

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات أن توفي حقهم

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى من عبت لي طريق النجاح بدعاواتهاأمي الغالية حفظك الله

إلى من علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، وجعل من مشواري العلمي ممكنا

إلى من شقى وسعى من أجل أن أنعم بالراحة ...أبي العزيز

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى صديقاتي وزميلاتي ... إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى دفعة سنة ثانية ماستر تدقيق محاسبي 2015

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کَلَّمَ ۱۴۱۷

تمهيد:

تطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبية، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وللتقرب أكثر من الموضوع قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث كالتالي:

✓ المبحث الأول : طبيعة الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي

✓ المبحث الثاني : الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

✓ المبحث الثالث : معايير المحاسبة الدولية

المبحث الأول: طبيعة الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي والشفافية المحاسبية المدخل الإعلامي لنظرية المحاسبة وعنصرهما مهما لنجاح الوظيفة المحاسبية فضلا عن تزويد من يعينهم أمر الوحدة بالمعلومات الكافية والوفائية التي تمكنهم من فهم حالة معينة تجعلهم قادرين على اتخاذ القرار الصائب فيما يخص تلك الحالة.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837م حيث نشرت مجلة Magazine Railway مقالة عن الإفصاح، "والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين حيث ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتجاه يحث على زيادة الإفصاحات المحاسبية، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح و رأس المال والاستهلاكات وتقييم الموجودات، ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية"¹.

وقد توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى 1929-1933م حيث أنه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة الشركة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي، لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه ولكن بعد تلك الأزمة الاقتصادية سعت الهيئات المحاسبية والمهنية والعلمية مثل (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA و الاتحاد الأمريكي للمحاسبة AAA) خلال الفترة 1933-1973م إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما خصوصا الإفصاح المحاسبي فمنذ عام 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي.

كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ تأسيسها في عام 1934م وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم².

ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق

¹ أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية و حوكمة الشركات من منظور إسلامي، مداخلة في المنتدى الدولي " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص: 3.

² محمد الكامل بالعيد، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2010/2011، ص: 11، 12.

كنظرية المحفظة مثلاً ¹Portolio Theory، وفرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن في عام 1974م شهد حدثين بارزين تركا أثراً كبيراً على الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانيات مؤسساتها²، تجلت في سمتين رئيسيتين هما³:

✓ اتساع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات.

✓ التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين و المستثمرين، والمقرضين.

المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي والشفافية المحاسبية

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات حيث كان يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستخدمين منها⁴.

ولقد تباينت مفاهيم الإفصاح المحاسبي نتيجة لاختلاف وجهات نظر أصحاب المصلحة للهدف من الإفصاح وحيث يمكن أن نعرف الإفصاح بالتعاريف التالية للوصول إلى ماهية وجوهر الإفصاح.

✓ **التعريف الأول:** عرف الإفصاح بأنه "بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها و استخدامها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن يعلمها"⁵.

✓ **التعريف الثاني:** الإفصاح المحاسبي هو "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم

¹ محمد مطر، موسى السيوطي، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص: 340.

² محمد الكامل بالعبد، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 12.

⁴ نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS / IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010/2011، ص: 63.

⁵ محمد الهادي ضيف الله، "أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS / IFRS)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2013، ص: 86.

المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليست لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات الخاصة بالشركة"¹.

✓ **التعريف الثالث:** عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"².

✓ **التعريف الرابع:** حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ماهية الإفصاح المناسب بما يلي "إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، و إن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها ومدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"³.

✓ **التعريف الخامس:** حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، " فإن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، والتي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجود المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وذلك من وجهة نظر مستخدميها".

وكتعريف شامل للتعريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي يركز على الطريقة والمنهجية والتي يتم بها إظهار و توصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، و ذلك من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته"⁴.

ثانياً: مفهوم الشفافية المحاسبية

✓ **التعريف الأول:** إذ عرفت بأنها الاتجاه السائد بتنظيم الإفصاح المحاسبي بقدر تعلق الأمر بالمستثمرين والمحللين وتوفير معلومات تمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

¹ باهية زعيم، دراسة الإفصاح المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2011، ص: 4.

² عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبية، ط1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص: 322.

³ محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 344.

⁴ نوال صبايجي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

✓ **التعريف الثاني:** تعرف بأنها كشف الاهتمامات والأهداف والدوافع والإعلان عن المبادئ فهي تعني المصادقية وتأكيدا أمام الرأي العام والحكومة والقطاع الخاص، فيشبهونها بصندوق زجاجي يعكس للجميع بوضوح ما تقدم من أعمال ومهام وبرامج.

✓ **التعريف الثالث:** يؤكد فيه الداوودي على أن الشفافية ليست مجرد أرقام ومعلومات لكن يجب أن تكون هذه الأرقام والمعلومات صحيحة وصادقة بقدر ما تحقق من حقائق الوضع القائم المرتبط بالمستقبل¹.

وفي تعريف شامل للتعاريف السابقة: تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دولياً².
في حين يشير الإفصاح إلى العملية والمنهجية الخاصة بتوفير المعلومات ووضع قرارات السياسة المعروفة والتي من خلالها يتم توفيرها في وقت مناسب وبطريقة واضحة ظاهرة للعيان³، وتختلف أيضاً الشفافية عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية⁴، ويعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية⁵، ويمكن حجم الاهتمام الموجه لهذه القضية من الجمهور والعامة نتيجة الأزمات التي اجتاحت بعض الدول ونشوء هذا المفهوم الجديد لها⁶.

¹ فيحاء عبد الخالق البكوع، منهل مجيد العلي، أرسلان إبراهيم الأفندي، "دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي"، مجلة البحوث المستقبلية، العدد 25، 26، جامعة الموصل - العراق، 2009، ص: 56.

² حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012، ص: 9.

³ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، (ب ط)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص: 279.

⁴ حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

⁵ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص: 52.

⁶ حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

1) شروط الشفافية المحاسبية:

- نستنتج من خلال التعاريف السابقة شروط يجب توفرها في الشفافية المحاسبية وهي كالتالي¹:
- ✓ الوقتية: أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، فلا قيمة للشفافية المتأخرة، فمثلاً إحدى الشركات تنشر بياناتها و معلوماتها بعد سنوات من إصدارها.
 - ✓ يجب عدّ الشفافية وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص منها من مرتكبيها وليس غاية يجب تحقيقها.
 - ✓ الوضوح: وضوح الشفافية بشكل تكون فيه شارحة نفسها بنفسها.
 - ✓ أن تكون الشفافية غير مخلة بمبدأ المحافظة على بعض المعلومات وسرية العمل.

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة والمحاسبين، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى²، ونادراً ما تجد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالباً ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى³، وأنواع الإفصاح المحاسبي هي:

✓ الإفصاح الكامل (الشامل):

يشير إلى شمولية التقارير أهمية تغطيتها و أهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات⁴ ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها⁵.

¹ فيحاء عبد الخالق البكوع، منهل مجيد العلي، أرسلان إبراهيم الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص: 56، 57.

² عبد الطيف شادو، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2013/2014، ص: 12.

³ محمد الهادي ضيف الله، "أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)"، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

⁴ نسيب الجباري، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وأثرها على جودة المعلومة، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2013، ص: 4.

⁵ ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2009، ص: 48، 49.

✓ الإفصاح العادل:

يتضمن الإفصاح عن المعلومات و البيانات التي تجعل القوائم المالية مفهومه، و غير مضللة مع مراعاة عدم التحيز لطائفة من مستخدمي المعلومات عن الأخرى، مما يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت¹.

✓ الإفصاح الكافي:

و هذا النوع يضمن الوفاء بالحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة دون تفاصيل مضللة وبأقل تكاليف وهذا النوع أو المستوى الأكثر ملائمة للمعلومات التي ينتظر أن تتضمنها القوائم المالية².

✓ الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أن ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين وتناسب مع نشاط المنشأة و ظروفها الداخلية³.

✓ الإفصاح الوقائي:

هي أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة إلا أنها تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي⁴، والذي يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذوي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية⁵، ويجب أن تكون المعلومات على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها وحتى لو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة⁶.

¹ مسعود روي، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة Master، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2013، ص: 6.

² معتز برهان العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط - الأردن، 2009/2010، ص: 6.

³ عبد الطيف شادو، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

⁴ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص: 324.

⁵ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1998، ص: 446.

⁶ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص: 324.

✓ الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

فهو اتجاه معاصر في الإفصاح المحاسبي وقد ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن التثبيات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير عادية¹.

وينقسم الإفصاح حسب درجة الإلزام إلى قسمين²:

✓ الإفصاح الإجباري: هو الحد الأدنى من الإفصاح الذي حددته القوانين الصادرة من الأطراف ذات العلاقة.

✓ الإفصاح الاختياري: يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين بدون مطلب قانوني.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في الحفاظ على أموال المستثمرين وأصول مشروعاتهم حيث أنه أداة فعالة في اتخاذ القرارات من خلال المعلومات التي تقدمها، وتأكيد لأهمية الإفصاح المحاسبي من قبل أصحاب الفكر والاختصاص، ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا قمنا بدراسة المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي .

المطلب الأول: أهمية و أهداف الإفصاح المحاسبي

أولا: أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح وليد انفصال الملكية عن الإدارة³، حيث تعددت وتنوعت الأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية بهذه الكيانات والتي تكون بحاجة إلى معلومات تساعد في اتخاذ مختلف القرارات، بحيث من غير المتوقع أن يتم ذلك من خلال الاطلاع المباشر على السجلات والدفاتر للحصول على المعلومات المطلوبة⁴. وعليه يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية، حيث تحقق الإفصاح المزايا التالية⁵:

¹ باهية زعيم، دراسة الإفصاح الخاسبي وفق التكلفة التاريخية، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

² مسعود روي، أهمية الإفصاح الخاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام الخاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

³ حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية الخاسبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 239.

⁴ بدرة بن تومي، أثار تطبيق المعايير الخاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف1، 2012/2013، ص: 48.

⁵ كمال الدين الدهرواي، عبد الله عبد العظيم هلال، الخاسبية المتوسطة بين النظرية و التطبيق، (ب ط)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص: 9.

- يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة في الأسواق المالية (البورصات) حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة لجميع دون تحيز.
 - يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستعمله الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.
 - يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصّل عنها.
 - يساعد الإدارة على إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسؤولياتهم الاجتماعية تجاه المجتمع ككل.
 - يوفر معلومات شفافة ومفيدة.
 - وعليه يعد الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات ويساعد في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وواضحة.
- ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي
- يتمثل الهدف العام للإفصاح "في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية و توفير الخصائص النوعية في المعلومات" بالإضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة له"¹.

¹ آمنة ولعة، دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2013. ص: 9.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية¹:

- (1) تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، كذلك منها ما يستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل مستخدمي المعلومات المحاسبية (المحللون) الموظفون.
- (2) تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية، وهنا يجب ربط العنصر بخاصية الملائمة ويقول Shwyder أن خاصية ملائمة المعلومات، تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين.
- (3) تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، ويتمثل هذا بالتحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.
- (4) تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والتي تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهنا يتم الإفصاح المناسب، أن يتم عرض المعلومات فيها بشكل يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية.

ثانياً: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية

الإفصاح ومن أهم المحددات الرئيسية لنوع وحجم الإفصاح ما يلي²:

✓ نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن يعطي الكيان اهتماماً خاصاً في قوائمه المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل بلد.

✓ الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد في كل بلد.

¹ سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص: 163.

² زغدار أحمد، سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص: 84.

✓ المنظمات و المؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تلعب المنظمات و المؤسسات الدولية دورها في التأثير على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي يحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصداره لمجموعة من المعايير المحاسبية.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعوقاته

أولاً: متطلبات الإفصاح المحاسبي¹:

✓ السياسات المحاسبية: تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليس هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

✓ الأطراف والصفقات الهامة: يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

✓ الأحداث اللاحقة: تغطي القوائم المالية فترة محدودة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالباً ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة، وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة .

✓ بالقوائم المالية التي تم إعدادها فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

✓ الشكوك حول استمرار المنشأة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراره فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى

¹ عبد الطيف شادو، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مرجع سبق ذكره، ص: 17، 18، 19.

ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرارية المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في ضرورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

✓ الالتزامات المحتملة: تتمثل عادة بالالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

ثانيا: معوقات الإفصاح المحاسبي¹:

إن السلبات التي سنذكرها لا تنقص من أهمية الإفصاح وعلى الأخص تلك الشركات المدرجة في سوق المال ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

✓ تركيز اهتمام الإفصاح بالشركة المدرجة لسوق المال فقط على الرغم من أنها لا تمثل إلا جزءا من النشاط الاقتصادي.

✓ تشابك الصلاحيات بين عدة جهات لحديد الجهة المسؤولة عن كافة الإفصاح المحاسبي.

✓ استقلال بعض الأشخاص والمؤسسات للمعلومات الداخلية والتداول بناء عليها.

✓ تحديد مستوى الإفصاح يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية

✓ اختلاط المعلومة مع الإشاعات والتداول الفردي بدلا من المؤسسات.

✓ إصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ما عدا ما يفصح عنه في القوائم المالية التي لا تساعد

المحللين الماليين للتنبؤات المستقبلية.

¹ عبد الطيف شادو، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية

تخضع معايير المحاسبة بأهمية بالغة باعتبارها مرجعية أساسية لمواجهة متطلبات الممارسة المحاسبية، وتوفير الحلول للمشكلات التي تواجه المحاسبين الذين يحرصون على مراعاة نصوصها عند أداء مهامهم، كما أن تحديد الجهة المسؤولة عن إصدارها لا يقل أهمية حتى تكون هذه المعايير مقبولة ومطبقة وبالتالي تحقق الأغراض المبررة لوجودها.

المطلب الأول: تقديم المعايير المحاسبية الدولية

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

قبل التطرق إلى مفهوم المعايير المحاسبية من الضرورة الوقوف على معنى المصطلح "NORME" هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها القاعدة أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشيء وتحديد ميزاته بدقة¹.

وتعرف معايير المحاسبة بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة²، فهي أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الكيان، كما أن المعايير ليست مجرد الاسترشاد فحسب، وإنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين، لذلك يجب أن تأتي ترجمة أمينة للمبادئ المحاسبية وبعد دراسة متأنية لأفضل الممارسات العملية المتاحة في المكان والزمان³. ويتم قبول المعايير المحاسبية عموماً كقواعد راسخة ومتشددة ومدعومة بعقوبات رادعة عند مخالفته أو عدم التوافق معه، وتتكون المعايير المحاسبية، عادة من ثلاثة أجزاء⁴:

- (1) وصف للمشكلة المراد معالجتها.
- (2) قرار مدروس بشكل منطقي (من المحتمل البحث عن نظرية أساسية) أو طرق لحل المشكلة.
- (3) وبعد ذلك، وبالتوافق مع القرار أو النظرية، تفرض هذه المعايير حلول معينة.

¹ Bergertj la personnalité normale et pathologique, "les structures mentales, le caractère, les symptômes, 2^{ème} édition, dunod, paris, 1985, p: 14.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 103.

³ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

⁴ أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ج1، ترجمة و تعريب: رياض العبد الله، (ب ط)، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 171.

ثانياً: أهمية و أهداف المعايير المحاسبية الدولية:

(1) أهمية المعايير المحاسبية الدولية

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية¹:

✓ تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، إذ يؤدي غياب الممارسة المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي، وما قد ما يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات.

✓ وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل، ليضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى.

✓ إن الاعتماد على المعايير المحاسبية لهما أهمية كبيرة وضرورة في ظل القصور النظرية الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تتعدد بدائل المحاسبة على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

✓ إن وجود المعايير المحاسبية الدولية تساعد المهنيين وتحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة وتعتبر كذلك دفاع عن وجود تدخلات أو اشرافات من أطراف خارجية.

(2) أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية

تهدف إلى المعايير المحاسبية الدولية²:

✓ إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالمياً.

✓ العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

✓ ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول الذين ينتمون إليه وأن يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي:

¹ نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وأثر على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص:46.

² يوسف محمد جبروع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص:

❖ التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك.

❖ إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية

❖ إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام.

❖ العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية

أولاً: الحاجة لوضع المعايير المحاسبية

قبل سنة 1930م لم تكن المحاسبة تخضع لأي صور من صور التنظيم المهني، وقد كانت السياسة المحاسبية حينذاك من أسرار الوحدة المحاسبية، وقد كانت النتيجة الطبيعية عن هذا الوضع هو أن التقارير المحاسبية لم تكن قابلة للمقارنة سواء فيما بين الوحدات المحاسبية أو لنفس الوحدة فيما بين الفترات المتعاقبة يبدو أن الاعتراف بما يمكن أن يسمى أزمة ثقة في التقارير المالية (القوائم المحاسبية) سهل بدون شك السعي إلى إيجاد صيغ حول الكيفية الفضلى أو أحسن طريقة استعمال، تنال رضا كل من المنظرين والمهنيين على حد سواء.

ولتجاوز التضارب في إعداد القوائم المالية هناك من اقترح توحيد العمل المحاسبي حتى يمكن تفاذي الشك حول مصداقية المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية¹.

ثانياً: محاولات وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي

بدأت تلك المحاولات عن طريق عقد العديد من المؤتمرات التي عقدت خلال فترة تفوق المائة عام، وفي ما يلي أهم المؤتمرات الدولية التي دعمت إلى التوافق في مجال المحاسبة ووضع معايير على المستوى الدولي.

حيث عقد أول مؤتمر في مدينة سانت لويس بولاية ميسوري الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية عام 1904م، ثم تلا هذا المؤتمر باثنين وعشرين عاما المؤتمر الثاني في عام 1926م والذي تم عقده في مدينة أمستردام بهولندا، وفي عام 1929م، تم عقد المؤتمر الثالث في نيويورك الأمريكية، والذي

¹ عقاري مصطفى، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، أطروحة دكتوراه، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2004، ص: 30.

صادف فترة الكساد العظيم في عام 1929م، وفي لندن عام 1933م كان المؤتمر الأكبر حيث يعد المؤتمر الأكبر والذي سبق الحرب العالمية الثانية 1939م حتى 1945م، حيث شارك في هذا المؤتمر تسع و أربعون منظمة محاسبية عينت تسعون مندوبا عنها، و بحضور أكثر من 78 زائرا للمؤتمر وبمشاركة اثنين وعشرون دولة ولأول مرة كان منها بعض الدول الإفريقية، ولم يكتب لهذا المؤتمر النجاح حيث يرى بعض الكتاب أن الكساد العظيم ومؤتمر لندن كان سببا أساسيا في اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقبل الحرب بعام واحد عقد مؤتمر برلين بألمانيا عام 1938م، وذلك بمشاركة ثلاث مائة وعشرون وفدا بالإضافة إلى مائتان وخمسون مشاركا من مختلف دول العالم، وبعد انتهاء الحرب تم عقد المؤتمر السادس في لندن عام 1952م حيث حضر هذا المؤتمر أكثر من ألفين وخمسمائة عضو من مختلف دول العالم، أما المؤتمر السابع عقد في عام 1957م في مدينة أمستردام بهولندا وقد شارك في المؤتمر العديد من المنظمات المحاسبية والمهنية بحضور أكثر من أربعون دولة، وبعد مضي خمس سنوات على هذا المؤتمر عقد مؤتمر الثامن في نيويورك، ثم المؤتمر التاسع الذي عقد في باريس عام 1967م، فالمؤتمر العاشر والذي عقد عام 1972م في سيدني بأستراليا وخلال هذا المؤتمر تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية المعروفة ب (IASC) ثم مؤتمر ميونخ عام 1977م، وبعده مؤتمر المكسيك في عام 1982، وهكذا توالى المؤتمرات بمشاركة العديد من الدول والمنظمات المهنية في مؤتمر اسطنبول عام 2006م، و الذي عقد تحت عنوان " تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال" وعند ظهور الأزمة المالية العالمية في 2008م، كانت الحاجة ماسة بل ضرورة لوجود توافق بين المعايير المحاسبية المستخدمة من قبل المشروعات، بل أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود معايير محاسبية موحدة على المستوى الدولي للحد من مثل هذه الأزمات¹.

المطلب الثالث: لجنة و مجلس المعايير المحاسبة الدولية

أولاً: لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

(1) تقدم لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):

خلال المؤتمر المحاسبي الدولي في سيدني بأستراليا عام 1972م، تم الاتفاق على إنشاء لجنة دولية لإعداد المعايير المحاسبية التي عرفت باسم لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وفي يونيو من العام التالي 1973م تم تأسيس اللجنة²، نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات المهنية³، لأكثر عشرة دول تعد الدول الرائدة في

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، (ب ط)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص ص: 15، 16.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 16.

³ أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 9.

مجال المحاسبة وهي (أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، و المملكة المتحدة، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا إيرلندا)¹، وحتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبة الدولية عدد 150 هيئة تنتمي إلى 104 دولة².

وهي هيئة خاصة مستقلة، تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبة المستخدمة³، و إعداد معايير يمكن استخدامها

من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم⁴. حيث اتخذت شعار التوحيد المحاسبي الدولي، كأحد مهامها الأساسية، وتمكنت من إصدار العديد من المعايير والنشرات التفسيرية والأعمال التنظيمية التي ساهمت في إرساء نظام محاسبي موحد، تميزت معلوماته المحاسبية بالحجم الكافي المدروس والتنوعية العالية⁵. وذلك لتحقيق أهدافها وفق ما ورد في دستورهما كما يلي⁶:

✓ الصياغة والنشر العام لمعايير المحاسبة التي يلزم الأخذ بها في عرض القوائم المالية والترويج لقبولها والاهتمام بها في كل أنحاء العالم.

✓ العمل بصفة عامة لتحسين وتناسق اللوائح ومعايير المحاسبة والإجراءات المتصلة بها في عرض القوائم المالية.

2) مجلس (IASB) :

فوض أعضاء الـ IASC (جهات المحاسبة المهنية حول العالم) مسؤولية كل أنشطة IASC بما فيها أنشطة وضع المعايير إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC و كان يتكون من مفوضين من 13 دولة أعضاء وأربعة منظمات أخرى عينها المجلس، ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة وكان مدعوماً بسكرتارية صغيرة موجودة في لندن⁷.

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 16، 17.

² أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

³ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، ج 1، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 18.

⁴ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

⁵ حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008/2009، ص: 130.

⁶ طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، ج 1، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 13.

⁷ نفس المرجع أعلاه، ص: 14.

(3) المعايير الدولية للمحاسبة و تفسيرات (SIC):

خلال وجودها أصدرت - أصدرت لجنة معايير المحاسبة - واحد وأربعين معياراً معروفة باسم IAS وكذلك إطار لإعداد وعرض القوائم المالية، بينما بعض المعايير التي صدرت عن اللجنة قد تم سحبها والكثير منها مزال سارياً، كذلك فإن بعض التفسيرات التي صدرت عن الجهة القائمة بالتفسير والمسماة "لجنة التفسيرات القائمة SIC" لا تزال سارية¹.

الجدول رقم (1-1): قائمة معايير المحاسبة الدولية السارية للقوائم المالية حتى نهاية عام 2006

Presentation of Financial Statements	عرض القوائم المالية	01 IAS
Inventories	المخزون	02 IAS
Cash Flow Statements	قوائم التدفق النقدي	07 IAS
Accounting Policies, Changes in accounting estimates and errors	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية.	08 IAS
Events After the Balance Sheet Date	الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية	10IAS
Construction Contracts	عقود الإنشاءات	11 IAS
Income Taxes	ضرائب الدخل	12 IAS
Segment Reporting	التقارير القطاعية	14 IAS
Property, Plant and Equipment	المنشآت والآلات والتجهيزات	16 IAS
Leases	الإيجارات	17 IAS
Revenue	الإيراد	18 IAS
Employee Benefits	منافع العاملين	19 IAS
Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية	20 IAS
The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية	21 IAS
Borrowing Costs	تكاليف الاقتراض	23 IAS
Related Party Disclosures	إفصاحات الطرف ذي العلاقة	24 IAS
Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	المحاسبة والتقارير بواسطة خطط منافع المعاشات	26 IAS
Consolidated and Separate Financial Statements	القوائم المالية المجمعة والمنفصلة	27 IAS
Investments in Associates	الاستثمارات في شركات شقيقة	28 IAS
Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	التقارير المالية في اقتصاديات التضخم الجامح	29 IAS
Disclosures in the Financial Statements of Banks and Similar Financial Institutions	الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة	30 IAS
Interests In Joint Ventures	الحصص في المشروعات المشتركة	31 IAS

¹ طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، ج1، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

Financial Instruments: Disclosure and Presentation	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	32 IAS
Earnings Per Share	ربحية السهم الواحد	33 IAS
Interim Financial Reporting	التقارير المالية البينية	35 IAS
Impairment of Assets	انخفاض قيمة الأصول	36 IAS
and Provisions, Contingent Liabilities Contingent Assets	المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة	37 IAS
Intangible Assets	الأصول الغير ملموسة	38 IAS
Financial Instruments: Recognition and Measurement	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	39 IAS
Investment Property	الاستثمار العقاري	40 IAS
Agriculture	الزراعة	41 IAS

المصدر: من إعداد الطالبة وبالا اعتماد على: طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، ج1، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 15، 16، 17.

الجدول (2-1): قائمة تفسيرات SIC التي لا تزال سارية بالنسبة للقوائم المالية حتى سنة 2006

07 SIC	مقدمة لليورو.
10 SIC	المساعدة الحكومية.
12 SIC	الدمج- كيانات لغرض خاص.
13 SIC	الكيانات تحت رقابة مشتركة- المساهمات غير المالية بواسطة المشارك.
15 SIC	الإيجارات التشغيلية- الحوافز
21 SIC	ضرائب الدخل - استعادة قيمة الأصول المعادة تقييمها غير الخاضعة للإهلاك.
25 SIC	ضرائب الدخل - التغيرات في الوضع الضريبي للكيان ومساهميه.
27 SIC	تقييم جوهر الصفقات المتضمنة القانوني للإيجار.
29 SIC	الإفصاح.
31 SIC	الإيراد- صفقات المقايضة المتضمنة خدمات الاستثمار.
32 SIC	الأصول غير الملموسة- تكاليف موقع الانترنت.

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، ج1، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 17.

ثانياً: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

1) تقديم مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB):

بعد حوالي 25 عاماً من البدء في تطوير المعايير، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية، تشكل المجلس وذلك في سنة 2001م¹، (وبفعل الضغوط على IASC

¹ مريم عبد الجواد، المعالجة المحاسبية للإيرادات 18 IAS بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، مذكره ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر- الوادي، 2013/2014، ص: 12.

جرت تغييرات مهمة لتعزيز استقلالية، شرعية، وجودة عملية وضع المعايير IAS¹، ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية².

وهو هيئة مستقلة غير حكومية لا تهدف إلى الربح، تسهر على تحضير وتبني ونشر المعايير المحاسبية، تعديلها وإلغائها أحياناً³.

وذلك لتحقيق أهدافها وفق ما ورد بدستورها⁴:

✓ أن تضع للمصلحة العامة مجموعة مفردة (مميزة) من معايير المحاسبة عالية الجودة ويمكن الالتزام من معايير المحاسبة عالية الجودة و يمكن الالتزام بها عالمياً بما يتضمنه من معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة في القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في مختلف أسواق رأس المال في العالم والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

✓ الترويج للاستخدام و التطبيق النشط لتلك المعايير.

✓ العمل ايجابياً مع الجهات واضعة المعايير الوطنية للوصول إلى تقارب بين المعايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية للتقارير المالية بما يكفل الوصول إلى حلول عالية الجودة.

(2) الفروق الأساسية بين لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة (IASB)⁵:

يختلف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) السابقة له في عدة مجالات أساسية هي:

✓ على خلاف (IASC) فإن مجلس (IASB) ليس له علاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية، وبدلاً من هذا فإن مجلس (IASB) يحكمه مجموعة أمناء من مختلف المناطق الجغرافية والوظيفة الذين هم مستقلون عن مهنة المحاسبة.

✓ على خلاف أعضاء (IASC) فإن أعضاء (IASB) هم أفراد معينون على أساس المهارة الفنية والخبرات السابقة بدلاً من أن يكونوا ممثلين لجهات محاسبة وطنية معينة أو منظمات أخرى.

✓ على خلاف (IASC) الذي يجتمع فقط حوالي أربع مرات في السنة فإن مجلس (IASB) يجتمع عادة مرة كل شهر، كذلك فإن عدد الفريق الفني والتجاري العاملين مع (IASB) قد زاد كثيراً

¹ بكرة بن تومي، أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

² مريم عبد الجواد، المعالجة المحاسبية للإيرادات IAS 18 بين معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

³ لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، ط2، الصفحات الزرقاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص: 30.

⁴ طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

⁵ طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، مرجع سبق ذكره، ص: 17، 18.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

بالمقارنة بلجنة معايير المحاسبة الدولية السابقة، والجهة التفسيرية السابقة (SIC) قد حل محلها لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC).

(3) المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS):

في اجتماع المجلس سنة 2001 أخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية بجميع معايير المحاسبة الدولية القائمة والتي كانت قد صدرت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وكأنها معايير وأصبحت هذه المعايير القائمة وقتئذ مستمرة في السريان ما لم يتم تعديلها أو سحبها بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الجديد، والمعايير الجديدة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الجديدة تعرف باسم IFRS أي المعايير الدولية للتقارير المالية، وعند الإشارة جماعيا إلى IFRS فإن هذا التغيير يشمل كلا من معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS معا¹.

الجدول (3-1): قائمة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS

01 IFRS	تبني المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.
02 IFRS	المدفوعات المبنية على أساس الأسهم.
03 IFRS	اندماج منشآت الأعمال.
04 IFRS	عقود التأمين.
05 IFRS	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة.
06 IFRS	استكشاف و تقييم الموارد التعدينية.
07 IFRS	الأدوات المالية: الإفصاحات.

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، ج1، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 19.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، مرجع سبق ذكره، ص: 18، 19.

خلاصة :

في ضوء ما سبق نلاحظ أن ظهور الأزمات الاقتصادية كان لها الدور الكبير في نشوء مبدأ الافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية والحاجة إلى معلومات مالية دقيقة وصحيحة لذلك دعت الحاجة لوجود مبدأ الافصاح المحاسبي والذي يهدف إلى إشباع حاجات مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات وخاصة المساهمين في شركات المساهمة حيث يتم تقييم الادارة على أدائها بناء على التقارير المالية لذلك كان الاهتمام بمبدأ الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية من قبل الجهات الرسمية والجهات المهنية .

تمهيد:

نتيجة لأهمية موضوع هذه الدراسة واتساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب الميداني وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث، والتي تشير إلى أن تطبيق الشفافية المحاسبية والالتزام بالإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية له دور إيجابي وفعال في الحد من ممارسات الفساد المالي، وكذلك بهدف اختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

لذا تحتوي الدراسة التطبيقية على قائمة الاستقصاء المبينة في الملحق رقم (01)، وهي عبارة عن استبيان موجه للأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية وبعض طلبة تخصص تدقيق محاسبي والمهنيين في المحاسبة، وللتقرب أكثر من الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

✓ المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

✓ المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

في صدد دراسة الموضوع والمتعلق بدور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي واستنادا لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، تم الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، وللوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال استعمال الأدوات التالية:

✓ البيانات والوثائق.

✓ المقابلات الشخصية.

✓ جمع الملاحظات.

✓ الاستبانة.

ولتدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث تم استغلال هذه الأدوات من خلال إيجاد التكامل بينهما خصوصا فيما يتعلق بالاعتماد على الاستبيان، باعتبار هذا الأخير الأكثر استخداما من قبل الباحث وجمع البيانات الأولية، ومما يؤكد كذلك أهمية هذه الأدوات السابقة الذكر تستخدم عادة كأدوات مكملة لأداة الاستبانة ولذلك سيتم التركيز في هذه الدراسة على الاستبانة من خلال التحضير، التحليل واستخلاص النتائج.

المطلب الأول: أدوات ووسائل الدراسة

أولا: جمع الوثائق والمعلومات

باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه، حيث تعددت هذه الوثائق لتشمل

كل من:

- الكتب

- المجلات والمدخلات والبحوث العلمية

بالإضافة إلى هذا اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من أجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها شبكة الإنترنت من خلال الاطلاع وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة، التي ساعدتنا كثيرا في توجيه وتصوير العمل الميداني.

ثانيا: المقابلات

تكتسي المقابلات في الدراسة الميدانية أهمية بالغة باعتبارها مصدر رئيسي للحصول على معلومات حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في الحد من الفساد المالي، حيث حاولنا في هذا الصدد استقراء واستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفعالة في الجانب المهني وهم: الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين. والجانب الأكاديمي وهم: أساتذة جامعيين وطلبة ماستر تدقيق محاسبي.

وفي هذا المجال كان تركيزنا منصبا نحو المقابلات الغير رسمية، وذلك لما يعتري المقابلات الرسمية بعض الإجراءات الرسمية كاستصدار إفادة بحث من الجامعة أو طلب مسبق يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته مما يعيق عملية المقابلة الرسمية بطول إجراءاتها.

ونشير إلى أن إجرائنا لسلسلة من المقابلات غير رسمية استطعنا توسيع مجال الفئات التي شملها الحوار، سمح لنا بالاطلاع على جوانب عديدة من الموضوع وإزالة الغموض واللبس عن بعض العناصر، بالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذا اللقاءات الغير الرسمية لم يكن متجانسا بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلية، إلا أنه مثل مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء وتنوع وجهات نظر الأطراف التي حاورناها.

ثالثا: جمع الملاحظات

من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها استطعنا تسجيل بعض الملاحظات التي تعتبر مهمة أبرزها ما يلي:

- هاجس التكتّم والسرية الذي طبع سلوك معظم الموظفين، الأمر الذي حال دون إدراكنا لبعض القضايا المهمة من أجل توجيه الدراسة
- أما في حالة التجاوب فإن الإجابات تكون غير دقيقة وغير واضحة، نظرا لإهمال البعض من ممارسي مهنة المحاسبة الجانب النظري لها والتطورات والمستجدات الدولية المتعلقة بها، وهو ما شكل عائقا أمامنا من أجل الوصول إلى معلومات دقيقة.
- الغياب المستمر والمتكرر للمسؤولين (على الأقل أثناء معظم الزيارات التي قادتنا إليهم) باعتبارهم المؤهلين والمخولين للإجابة على أسئلتنا وانشغالاتنا.

- التزامات أغلب الأطراف داخل وخارج إطار الوظيفة يجعل من الطرف المحاور يحدد مدة المقابلة في وقت قصير.

رابعاً: الاستبانة

أمام محدودية الأدوات سابقة الذكر كالمقابلة مثلاً، ولتجاوز النقائص التي اعترتها هذه الأدوات تم الاعتماد على أداة الاستبانة وذلك باعتبارها أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما لها من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة الموجهة لهذا الاستبيان، وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية، والوقوف على الإدراك الجيد والفهم الصحيح للظاهرة المقصودة من مختلف جوانبها، حيث سيتم التطرق لهذه الأداة فيما يأتي بالتفصيل.

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان

يعتقد الكثير أن تحضير الاستبيان عملية سهلة وبسيطة، تقتصر على صياغة أسئلة نموذجية حول موضوع الدراسة وتوزيع استمارات الاستبيان ثم تلقي الردود، لكن ما وقفنا عليه خلال هذه الدراسة من صعوبات وعراقيل جاء لنا ليثبت عكس ذلك، حيث واجهنا صعوبة في صياغة الأسئلة وجعلها في متناول الجميع وبالأخص ممارسي المهنة ذوي الاطلاع المحدود على الجوانب النظرية للمحاسبة والمستجدات الدولية، كما لم تخلو عملية المعالجة الإحصائية وعملية توزيع الاستمارة من الصعوبة شأنا في ذلك شأن عملية إعداد الأسئلة ولهذا سنقوم بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها، بدءاً من مرحلة إعداد الاستمارة، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مروراً بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات والطريقة المعتمدة للاختبار الأولي لها وصولاً إلى معالجة الاستمارات.

أولاً: تصميم الاستمارة

قمنا في هذه المرحلة بالمحاولة قدر الإمكان بإعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة، حتى تكون قابلة للفهم من قبل قارئها، أي من الأفراد المستجوبين، والذي من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع بالإضافة إلى الديباجة التي تنصدر الاستبيان، والتي تتضمن عنوان محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المحضرة، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع رجائنا لهم الإجابة بكل عناية وموضوعية، وإحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما أشرنا كذلك إلى الجهة التي ينتمي إليها الطالب، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من أطراف العينة مع شكرهم في الأخير على حسن تعاونهم معنا.

ثانيا: هيكل استمارة الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان (27) سبعة وعشرون سؤالاً موزعة على ثلاث محاور رئيسية، ومن أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين، فقد اعتمدنا خلال صياغتنا للأسئلة على عدة أنواع من الأسئلة منها:

(1) أسئلة مغلقة تحتمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي يتناولها الاستبيان.

(2) أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة حول جملة من القضايا المرتبطة بالموضوع، على أساس الإجابات المستندة لجملة من الخيارات، ويبقى مجال الإجابة مفتوح أمام أفراد العينة، بالإضافة إلى وجهات نظرهم التي تتضمنها مجموعة من الخيارات المقترحة.

✓ تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين:

❖ القسم الأول: تضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة.

❖ القسم الثاني: تم تقسيمه تماشياً مع طبيعة الموضوع إلى ثلاث محاور تشكلت في مجملها سبعة وعشرون سؤالاً، تم توظيفها للتعامل مع فرضيات البحث وقد أعدت الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي الذي يقيس خمسة إجابات، لنتمكن من تحديد أفراد العينة حول محاور الاستبيان وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة

- المحور الأول: يتضمن اثنا عشرة سؤالاً حول مساهمة الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي في الوقاية من الفساد المالي.
- المحور الثاني: يتضمن سبعة أسئلة حول دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي.
- المحور الثالث: يتضمن ثمانية أسئلة حول دور معايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ممارسات الفساد المالي.

ثالثاً: نشر وتوزيع الاستمارة

بعد أن تم إعداد الاستبيان بالشكل النهائي كما هو موضح في الملحق رقم (1) جاءت بعده مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من مهنيين وأكاديميين، وهذه العملية تمت بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى العينة المقصودة، وضمان الحصول على أكبر عدد من الاستمارات التي تمت الإجابة عليها، وبصفة عامة اعتمدنا على الطرق التالية في توزيع الاستمارات:

- (1) الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان باليد.
 - (2) إرسال الاستمارات عن طريق البريد الإلكتروني.
 - (3) زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم.
 - (4) الاستعانة ببعض الأساتذة والزملاء في توزيع الاستمارات.
- وبتعدد القنوات المعتمد عليها في استفساء الإجابات، تنوعت كذلك أساليب وطرق الردود وحتى الوقت حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام، ساعات إلى دقائق معدودة في بعض الأحيان حيث تم الحصول على الإجابة عن طريق:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقضي.
- الاتصال بالأساتذة والزملاء الذين استعنا بهم لاستلام الاستمارات.
- الحصول عن الإجابات عن طريق البريد الإلكتروني من الذين تمت مراسلتهم عن طريق هذا الأخير.
- الاتصال بالمكاتب التي تمت زيارتها واسترداد الاستمارات.

المطلب الثالث: حدود وعينة وصعوبات الدراسة

أولاً: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في ما يلي:

- (1) الحدود المكانية: اقتصر أفراد العينة على ولاية الوادي وبعض أفراد العينة من ولاية البليدة.
- (2) الحدود الزمنية: امتدت هذه الدراسة حوالي ثلاث أسابيع من 1 ماي 2015.
- (3) الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين العاملين في مجال المحاسبة والحائزين على مؤهل علمي ليسانس فما فوق.
- (4) الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري للبحث والمرتبط أساساً بدور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

(1) مجتمع الدراسة: تم حصره في فئتين

✓ الفئة الأولى: المهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق ومنهم، محافظي الحسابات، محاسبين معتمدين بالإضافة إلى الخبراء وهم الخبير المحاسبي وأيضاً الموظفين المساعدين في مكاتب الخبرة المحاسبية والخبير القضائي.

✓ الفئة الثانية: الأكاديميين وهم أساتذة الجامعة المهتمين بالمجال المحاسبي أو القريبين من هذا التخصص وطلبة ماستر تخصص تدقيق محاسبي.

(2) عينة الدراسة:

لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث حاولنا التماسي مع عدد الاستثمارات المسترجعة، بغرض الوصول إلى نسبة مقبولة تعكس إلى مستوى معين رؤى مجتمع الدراسة، واعتمدنا في توصيل استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة التسليم المباشر أو بوضعها على مستوى مكاتب المحاسبة، فقمنا بتوزيع 60 استمارة لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة تماشيا مع المشاكل التي واجهتنا أثناء تحصيل الاستثمارات، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): عدد الاستثمارات الموزعة والمعتمدة.

النسبة %	العدد	البيان
100	60	الاستثمارات الموزعة
78.33	47	الاستثمارات المسترجعة
10	6	الاستثمارات المفقودة أو الضائعة
6.66	4	الاستثمارات الملغاة
5	3	الاستثمارات الواردة بعد الآجال
71.66	43	الاستثمارات المعتمدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد الاستثمارات الموزعة (60) ستون استمارة، والتي استخلص منها (43) ثلاثة وأربعين استمارة صالحة للدراسة، أما باقي الاستثمارات فألغيت لنقصانها أو للتضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها، أو لعدم تحصيلها أصلا من أفراد العينة بسبب التماطل وانتهاء فترة الدراسة أو بسبب كونها فقدت والمقدرة (6) بستة استمارات.

ثالثاً: المشاكل والصعوبات

بالرغم من أهمية الاستبيان كأداة لجمع واستقصاء إجابات أفراد العينة حول مواضيع ذات أهمية للطالب.

وبالرغم من حصولنا لحجم معين من الإجابات التي اعتمدنا عليها في الدراسة وفقاً لأساليب الإحصائية الملائمة، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض المشاكل والصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التجاوب السليبي لبعض أفراد العينة رغم إلحاحنا واستفسارنا المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم
- وجود بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع تواجد الطالب، الأمر الذي حال دون قيامنا بالتوضيحات اللازمة في حالة ما إذا وجدوا أي لبس أو غموض في استمارة الاستبيان المرسلة إليهم.
- تماطل بعض أفراد العينة فالإجابة على الاستبيان رغم زيارتنا المتكررة لهم، حرمانا من الحصول على إجاباتهم، نظراً لأن للدراسة حدود زمنية لا يمكن تجاوزها.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

تمثل الاستمارات التي تحصلنا عليها بيانات تتطلب المعالجة للوصول إلى معلومات مفيدة قابلة للاستعمال وفي هذا الإطار حاولنا القيام بالمعالجة عن طريق تصنيف الاستمارات في كل مرة حسب الحاجة ثم القيام بعملية إحصائها، وقد تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS" للإصدار الواحد والعشرين، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، ليقوم البرنامج بحساب كل من المتوسط والانحراف المعياري ومن ثم نستطيع تحديد الاتجاه العام لكل إجابة كما هو مجسد فيما يلي:

الجدول رقم (3-6): يبين الأوزان المرجح لمقياس الدراسة

المتوسط المرجح	الاتجاه
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الأول: خصائص العينة

سوف نحاول التطرق للخصائص الديمغرافية للعينة التي شاركت في الإجابة على الاستبيان عن طريق التطرق للمعلومات الشخصية لأفراد هذه العينة من خلال الأسئلة من (1-5)

أولاً: الجنس

يمكن توضيح طبيعة أفراد العينة المشاركة في الاستبيان من خلال الجدول أدناه:

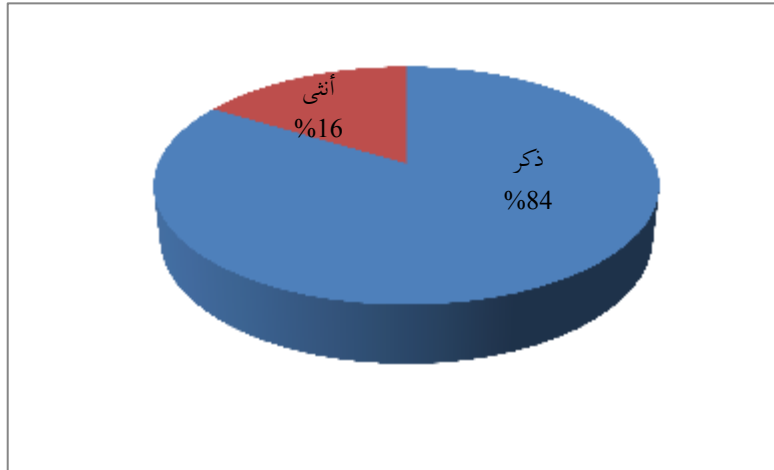
الجدول رقم (3-7): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة %	التكرار	البيان
83.7	36	ذكر
16.3	7	أنثى
100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان بلغت 83.7%، أما نسبة الإناث فتمثلت في 16.3% من العينة، وهذا ما يبين أن نسبة مشاركة الذكور خمسة أضعاف أو أكثر من نسبة مشاركة الإناث.

الشكل رقم (3-1): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS .

ثانيا: العمر

نوضح أعمار أفراد العينة من خلال الجدول أدناه:

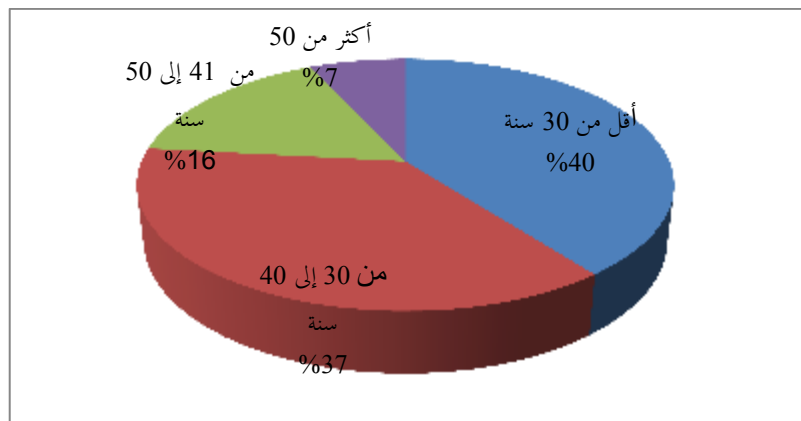
الجدول رقم (3-8): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

الرقم	البيان	التكرار	النسبة %
1	أقل من 30 سنة	17	39.5
2	من 30 إلى 40 سنة	16	37.2
3	من 41 إلى 50 سنة	7	16.3
4	أكثر من 50 سنة	3	7.0
المجموع	/	43	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

يوضح لنا الجدول أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية، ويمكن استخلاص منه أن الأفراد التي أعمارهم أقل من 30 سنة يشكلون 39.5% وهي أكبر نسبة بما يعادل 17 فردا، وهم يمثلون تقريبا الاساتذة الجامعيين بمستوى الماجستير وطلبة الماستر تدقيق محاسبي أما الفئة الثانية من 30 إلى 40 سنة يشكلون نسبة 37.2% وهي قريبة لنسبة الأولى وهم في مجملهم تقريبا الأساتذة الجامعيين والمهنيين، أما الفئة الثالثة من 41 إلى 50 سنة يشكلون نسبة 16.3% وتضم الأساتذة الجامعيين والدكاترة، والمهنيين محافظي الحسابات، محاسب معتمد، أما الفئة الرابعة أكثر من 50 سنة بنسبة 7% وفي مجملهم الدكاترة والمهنيين من خبراء ومحافظي الحسابات.

الشكل رقم (3-2): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

نوضح المستويات العلمية لأفراد العينة من خلال الجدول أدناه:

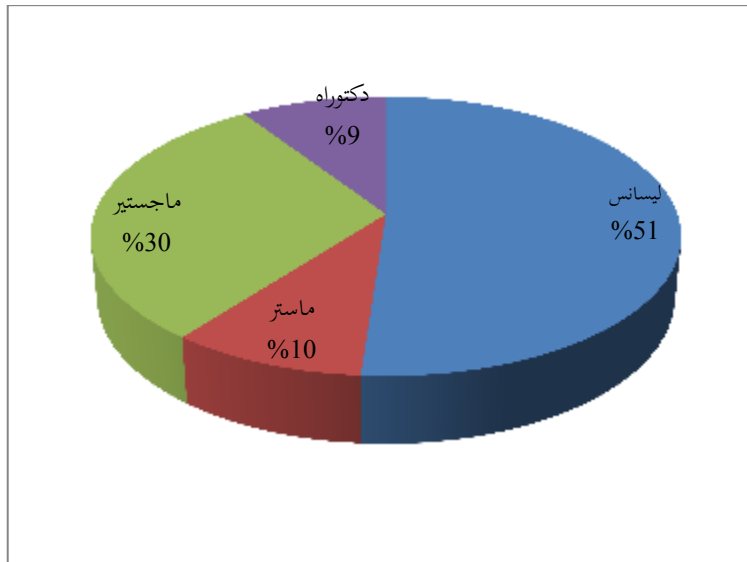
جدول رقم (3-9): توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

الرقم	البيان	التكرار	النسبة %
1	ليسانس	22	51.2
2	ماستر	4	9.3
3	ماجستير	13	30.2
4	دكتوراه	4	9.3
المجموع	/	43	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

من الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حاملي شهادة ليسانس قدرت نسبتهم 51.2% وهي أكبر نسبة وهم أغلبية أفراد العينة بما يعادل 22 فرداً، بينما نسبة حاملي شهادة الماستر 9.3%، في حين أن حاملي شهادة الماجستير تقدر نسبتهم 30.2%، وكانت نسبة حملة شهادة الدكتوراه 9.3% ما يساوي 4 أفراد.

الشكل رقم (3-3): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة التي يشغلونها

نوضح ذلك من خلال الجدول أدناه:

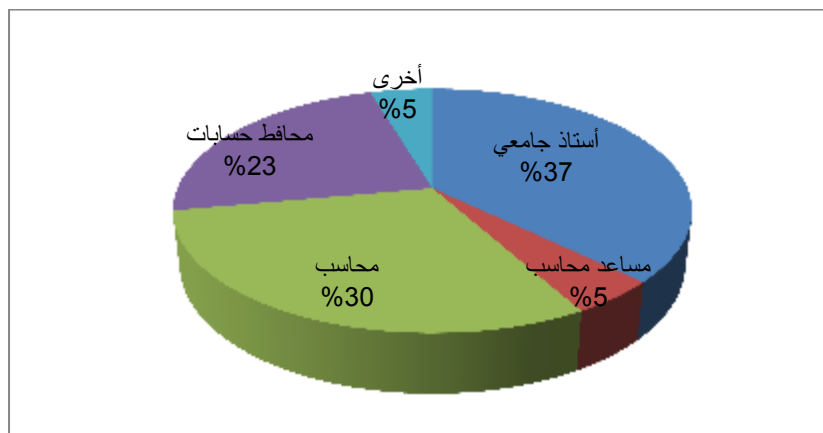
الجدول رقم (10-3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الرقم	البيان	التكرار	النسبة %
1	أستاذ جامعي	16	37.2
2	مساعد محاسب	2	4.7
3	محاسب معتمد	13	30.2
4	محافظ حسابات	10	23.3
5	أخرى	2	4.7
المجموع	/	43	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

يوضح لنا الجدول أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للوظيفة المشغولة، فكانت النسبة الأكبر للأساتذة الجامعيين بنسبة قدرها 37.2%، ويأتي بعدها المحاسبين المعتمدين بنسبة 30.2%، ثم محافظي الحسابات بنسبة 23.3%، وأيضاً نسبة مساعدي المحاسبين وتقدر بـ 2%، وبالإضافة إلى وضع وظيفة أخرى وكتابتها من طرف المستجوب في الاستمارة ومن خلال دراسة الاستمارات وجدنا فيها وظيفتين فقط هما خبير محاسبي، خبير قضائي، ونسبتهم في عينة الدراسة 2%، بمعنى خبير محاسبي واحد، وخبير قضائي واحد فقط.

الشكل رقم (4-3): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

خامساً: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

نوضح ذلك من خلال الجدول أدناه:

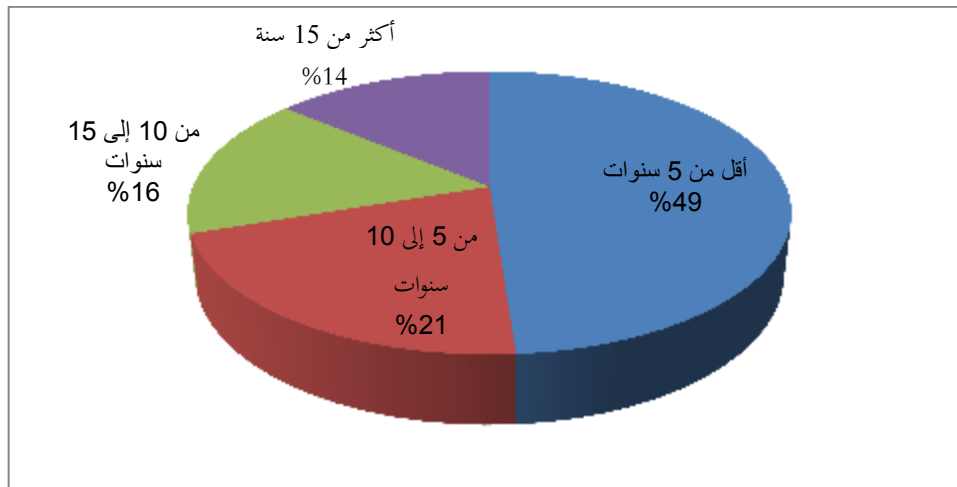
الجدول رقم (3-11): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

الرقم	البيان	التكرار	النسبة %
1	أقل من 5 سنوات	21	48.8
2	من 5 إلى 10 سنوات	9	20.9
3	من 10 إلى 15 سنة	7	16.3
4	أكثر من 15 سنة	6	14.0
المجموع	/	43	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق بلغت نسبة المستجوبين الذين لا تتعدى خبرتهم 5 سنوات 48.8%، يفسر ارتفاع هذه النسبة وذلك لاعتمادنا على أساتذة الجدد في الميدان وبعض خريجي الجامعات الحائزين على شهادة ليسانس الذين يشتغلون بالمكاتب المحاسبية وبعض طلبة ماستر، تلتها الفئة الثانية بنسبة 20.9% أي الأشخاص التي تتراوح خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، وهم أساتذة الجامعة ذات الخبرة المعتبرة وبعض الإطارات في الجانب المهني، تلتها الفئة الثالثة بنسبة 16.3%، والفئة الرابعة بنسبة 14% وذلك لاعتمادنا على شهادة الدكتوراه والإطارات ذات الخبرة المعتبرة في مجال المحاسبة ومحافظي الحسابات وبعض الخبراء.

الشكل رقم (3-5): تمثيل أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

المطلب الثاني: تساهم الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي في الوقاية من الفساد المالي

لتحليل نتائج المحور الأول: تساهم الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي في الوقاية من الفساد المالي

نستخدم المقاييس التالية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المستخرجة من مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (3-12): يوضح اجابات أفراد العينة حول المحور الأول

الرقم	الفقرة	خيارات الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق			
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار			
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار			
1	الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.	13	29	/	1	/	4.2558	0.58117	موافق بشدة
		30.2	67.4	/	2.3	/			
2	إن اعتماد الشفافية المحاسبية في عرض القوائم المالية يعطي معلومات أكثر مصداقية وموثوقية.	16	24	2	1	/	4.2791	0.66639	موافق بشدة
		37.2	55.8	4.7	2.3	/			
3	تطبيق الإفصاح المحاسبي يضمن إعداد قوائم مالية ذات قيمة وجودة عالية.	15	22	6	/	/	4.2093	0.67465	موافق بشدة
		34.9	51.2	14.0	/	/			
4	للشفافية المحاسبية دور فعال في توقيف تمادي المسؤولين من استغلال الثغرات والقيام بأعمال الفساد المالي.	5	16	17	5	/	3.4884	0.85557	موافق
		11.6	37.2	39.5	11.6	/			
5	يعتبر الإفصاح المحاسبي المناسب بمثابة العلاج المضاد للفساد المالي.	8	27	5	3	/	3.9302	0.76828	موافق
		18.6	62.8	11.6	7.0	/			
6	تكمن أهمية الإفصاح في	7	24	9	/	3	3.7442	0.97817	موافق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

			7.0	/	20.9	55.8	16.3	إظهار المعلومات في القوائم المالية في الوقت المناسب.	
موافق	0.81310	3.6512	/	4	12	22	5	توجد علاقة عكسية بين الشفافية المحاسبية والفساد المالي.	7
			/	9.3	27.9	51.2	11.6		
موافق	0.76756	3.4884	/	5	14	22	2	كفاية وملائمة ومصادقية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تعزيز سبل الرقابة.	8
			/	11.6	32.6	51.2	4.7		
محايد	0.93948	3.3023	/	10	14	15	4	مستوى الإفصاح يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية.	9
			/	23.3	32.6	34.9	9.3		
موافق	1.06956	3.6279	2	6	5	23	7	يتمثل الإفصاح الوقائي في شمول التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، وذلك بهدف حماية المستثمر العادي ذوي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية.	10
			4.7	14.0	11.6	53.5	16.3		
موافق	0.79867	4.0698	/	2	6	22	13	يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فعاليته وقوته	11
			/	4.7	14.0	51.2	30.2		
موافق	0.68765	4.1628	/	/	7	22	14	عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي يؤدي إلى اقتصاد المساءلة وبالتالي إلى بروز حالات الضعف والفساد المالي.	12
			/	/	16.3	51.2	32.6		
موافق	/	3.8507	43					المجموع	/
			%100						

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

- ✓ تحصلت العبارة "الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" على وسط حسابي 4.255 والانحراف المعياري 0.581، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فقد أعطى أفراد العينة الموافقة بشدة.
- ✓ تحصلت العبارة "إن اعتماد الشفافية المحاسبية في عرض القوائم المالية يعطي معلومات أكثر مصداقية وموثوقية" على وسط حسابي 4.279 والانحراف المعياري 0.666، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فقد أعطى أفراد العينة الموافقة بشدة وهذا ما يدل على أن الشفافية المحاسبية تعطي معلومات ذات مصداقية وموثوقية.
- ✓ تحصلت العبارة "تطبيق الإفصاح المحاسبي يضمن إعداد قوائم مالية ذات قيمة وجودة عالية" على متوسط حسابي 4.209، والانحراف المعياري 0.674، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فقد أعطى أفراد العينة الموافقة بشدة مما يدل على فعالية الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية.
- ✓ تحصلت العبارة "للشفافية المحاسبية دور فعال في توقيف تمادي المسؤولين من استغلال الثغرات والقيام بأعمال الفساد المالي". على متوسط حسابي 3.488، والانحراف المعياري 0.855، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فقد أعطى أفراد العينة الموافقة، مما يدل على دور الشفافية المحاسبية في كشف الفساد المالي.
- ✓ تحصلت العبارة "يعتبر الإفصاح المحاسبي المناسب بمثابة العلاج المضاد للفساد المالي" على وسط حسابي 3.930، والانحراف المعياري 0.768، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة، مما يؤكد أهمية الإفصاح المحاسبي في الوقاية من الفساد المالي.
- ✓ تحصلت العبارة "تكمن أهمية الإفصاح في إظهار المعلومات في القوائم المالية في الوقت المناسب" على وسط حسابي 3.744، والانحراف المعياري 0.978، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة.
- ✓ تحصلت العبارة "توجد علاقة عكسية بين الشفافية المحاسبية والفساد المالي" على متوسط حسابي 3.651 والانحراف المعياري 0.813، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة. وهذا ما يؤكد العلاقة المنطقية بين الشفافية المحاسبية والفساد المالي.
- ✓ تحصلت العبارة "كفاية وملائمة ومصداقية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تعزيز سبل الرقابة" على متوسط حسابي 3.488، والانحراف المعياري 0.767، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة موافقة.

✓ تحصلت العبارة "مستوى الإفصاح يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية" على متوسط حسابي 3.302، والانحراف المعياري 0.939، وحسب معيار ليكارت فقد كان أغلبية أفراد العينة محايدين.

✓ تحصلت العبارة "يتمثل الإفصاح الوقائي في شمول التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، وذلك بهدف حماية المستثمر العادي ذوي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية" على متوسط حسابي 3.627، والانحراف المعياري 1.069، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة، ونلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري لهذه العبارة مما يدل على تشتت اجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

✓ تحصلت العبارة "يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فعاليته وقوته" على متوسط حسابي 4.069، والانحراف المعياري 0.798، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة.

✓ تحصلت العبارة "عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي يؤدي إلى اقتصاد المساءلة وبالتالي إلى بروز حالات الضعف والفساد المالي"، على متوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.687 وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة.

من خلال الإجابات السابقة نستنتج أن الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي يساهم في الوقاية من الفساد المالي والتقليل منه وذلك من خلال المتوسط الحسابي للمحور الأول 3.85 وحسب مقياس ليكارت فقد كانت أفراد العينة موافقة ومؤيدة.

المطلب الثالث: دور المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي

لتحليل نتائج المحور الثاني: دور المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي نستخدم نفس المقاييس السابقة المستخدمة في المحور الأول

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (3-13): يوضح إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني.

الرقم	الفقرة	خيارات الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق			
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار			
1	تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية	25	18	/	/	/	4.5814	0.4991	موافق بشدة
		58.1	41.9	/	/	/			
2	يعد الإفصاح المحاسبي جزءاً أساسياً بالنسبة لكل معيار محاسبي.	20	21	1	1		4.3953	0.6597	موافق بشدة
		46.5	48.8	2.3	2.3				
3	تهتم المعايير المحاسبية الدولية بالبعد الأخلاقي بعده أحد مرتكزات الفساد المالي.	8	12	13	9	1	3.3953	1.0941	محايد
		18.6	27.9	30.2	20.9	2.3			
4	دور المنظمات والهيئات القائمة بإعداد المعايير المحاسبية (IASB) في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال إصدار المعايير المحاسبية الدولية.	6	14	15	7	1	3.3953	1.0033	محايد
		14.0	32.6	34.9	16.3	2.3			
5	الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يقلل من الاجتهادات الشخصية وما يصاحبه من عدم موضوعية	17	13	10	3	/	4.0232	0.9633	موافق
		39.5	30.2	23.3	7.0	/			
6	الالتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصدرة مما يساعد في كشف عمليات الفساد المالي.	27	12	3	1	/	4.5116	0.7358	موافق بشدة
		62.8	27.9	7.0	2.3	/			

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

موافق	0.8798	4.1860	/	3	4	18	18	المعايير المحاسبية الدولية إطار ضروري لضمان شفافية المعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة للقوائم المالية.	7
			/	7.0	9.3	41.9	41.9		
موافق	/	4.0697	43					المجموع	/
			%100						

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

✓ تحصلت العبارة "تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية" على متوسط حسابي 4.581، والانحراف المعياري 0.499، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة بشدة.

✓ تحصلت العبارة "يعد الإفصاح المحاسبي جزءاً أساسياً بالنسبة لكل معيار محاسبي" على متوسط حسابي 4.395، والانحراف المعياري 0.659 وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة بشدة. ومما يدل على تأكيدهم من أن الإفصاح المحاسبي جزءاً أساسياً من المعايير.

✓ تحصلت العبارة "تتضمن المعايير المحاسبية الدولية بالبعد الأخلاقي بعده أحد مرتكزات الفساد المالي" على متوسط حسابي 3.395 والانحراف المعياري 1.094، وحسب معيار ليكارت فقد كانت أغلبية أفراد العينة محايدون. ونلاحظ تشتت الإجابات كان مرتفع وذلك يرجع لسبب عدم الفهم الحقيقي للمعايير.

✓ تحصلت العبارة "دور المنظمات والهيئات القائمة بإعداد المعايير المحاسبية (IASB) (IASC) في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال إصدار المعايير المحاسبية الدولية" على متوسط حسابي 3.395 وبالانحراف المعياري 1.003، وحسب مقياس ليكارت فقد كان أفراد العينة محايدون، ويعود ذلك إلى محدودية إطلاع بعض أفراد العينة على المعايير وذلك ما يجسده أكثر ارتفاع الانحراف المعياري مما يدل على التشتت في الإجابات.

✓ تحصلت العبارة "الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يقلل من الاجتهادات الشخصية وما يصاحبه من عدم موضوعية" على متوسط حسابي 4.023 والانحرافات المالية 0.963، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد الموافقة.

✓ تحصلت العبارة "الالتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصدرة مما يساعد في كشف عمليات الفساد المالي" على متوسط حسابي

4.51 والانحراف المعياري 0.735 وحسب مقياس ليكارت فقد أعطى أفراد العينة الموافقة بشدة، مما

يؤكد صحة هذه العبارة.

✓ تحصلت العبارة "المعايير المحاسبية الدولية إطار ضروري لضمان شفافية المعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة

للقوائم المالية" على متوسط حسابي 4.186، والانحراف المعياري 0.879، وحسب معيار ليكارت فقد

أعطى أفراد العينة الموافقة .

من خلال الإجابات السابقة نستنتج أن المعايير المحاسبية الدولية لها دور فعال في الحد من ظاهرة الفساد

المالي ويحسد ذلك المتوسط الحسابي 4.069 وحسب معيار ليكارت فقد كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة.

وهذا ما يؤكد دور وفعالية المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي.

المطلب الرابع: دور معايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ممارسات الفساد المالي

الجدول رقم (3-14): يوضح إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث.

الرقم	العبارة	خيارات الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق			
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1	يتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة.	12	19	10	2	/	3.9535	0.8438	موافق
		27.9	44.2	23.3	4.7	/			
2	في الغالب نجد أن الفساد المالي متعدد الأطراف المشاركة فيه.	20	19	3	1	/	4.3488	0.7199	موافق بشدة
		46.5	44.2	7.0	2.3	/			
3	تختلف أشكال الفساد المالي وتختلف خطورة من شكل لآخر.	8	21	12	2	/	3.8140	0.7945	موافق
		18.6	48.8	27.9	4.7	/			
4	من الأسباب الرئيسية لانحياز شركة انرون هو عدم الالتزام بمعايير	15	15	12	1	/	4.0233	0.8588	موافق
		34.9	34.9	27.9	2.3	/			

								الإفصاح المحاسبي والتلاعب بالقوائم المالية المفصح عنها.	
موافق	1.0219	4.1628	/	4	7	10	22	عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى انتشار الفساد المالي سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على مستوى القومي، وكذا خلق الأزمات الاقتصادية الجادة وتكرارها.	5
			/	9.3	16.3	23.3	51.2		
موافق	0.5878	4.1860	/	/	4	27	12	من خلال الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي IAS24 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" وذلك عند الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات والأفراد وبالتالي يكشف هذا المعيار عن الفساد المالي	6
			/	/	9.3	62.8	27.9		
موافق	0.6721	4.0233	/	/	9	24	10	من خلال تطبيق المعيار المحاسبي IAS 7 "قائمة التدفقات النقدية" في تقييم الوضع النقدي للمؤسسة ومتابعة التدفقات النقدية فبذلك يكشف عن أشكال الفساد المالي، مثل حيلة متاجرة بأرباح الشركاء.	7
			/	/	20.9	55.8	23.3		
موافق بشدة	0.5811	4.2558	/	/	3	26	14	يهدف المعيار 33 IAS "ربحية السهم الواحد" في تحديد مبادئ وعرض ربحية السهم الواحد (بين مختلف المنشآت في نفس الفترة) وتحديد الأرباح ومن خلال تطبيق هذا المعيار يحد من التلاعبات مثل تضخيم قيمة الأسهم.	8
			/	/	7.0	60.5	32.6		

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المجموع	/	43	4.0959	/	موافق
		%100			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

✓ تحصلت العبارة "يتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة" على متوسط حسابي 3.953، والانحراف المعياري 0.843، وحسب معيار ليكارت فقد أعطت أفراد العينة الموافقة.

✓ تحصلت العبارة "في الغالب نجد أن الفساد المالي متعدد الأطراف المشاركة فيه" على متوسط حسابي 4.34 وانحراف معياري 0.719. وحسب معيار ليكارت فقد أعطت أفراد العينة الموافقة بشدة.

✓ تحصلت العبارة "تختلف أشكال الفساد المالي وتختلف خطورة من شكل لآخر" على متوسط 3.814 وانحراف معياري 0.794 وحسب مقياس ليكارت فقد أعطت أفراد العينة الموافقة.

✓ تحصلت العبارة "من الأسباب الرئيسية لانحياز شركة انرون هو عدم الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي والتلاعب بالقوائم المالية المفصح عنها" على متوسط حسابي 4.023، والانحراف المعياري 0.858، وحسب مقياس ليكارت فقدت أعطت أفراد العينة الموافقة. وهذا ما يؤكد أن سبب الانحيازات والفضائح هو عدم الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي.

✓ تحصلت العبارة "عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى انتشار الفساد المالي سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على مستوى القومي، وكذا خلق الأزمات الاقتصادية الجادة وتكرارها" على متوسط حسابي 4.023، والانحراف المعياري 1.021 وحسب مقياس ليكارت فقدت أعطت أفراد العينة الموافقة.

✓ تحصلت العبارة "من خلال الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" وذلك عند الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات والأفراد وبالتالي يكشف هذا المعيار عن الفساد المالي" على متوسط حسابي 4.186، والانحراف المعياري 0.587، وحسب مقياس ليكارت فقد أعطت أفراد العينة الموافقة مما يدل ويؤكد أن تطبيق هذا المعيار ويحد وبشكل كبير من مختلف أشكال وعمليات الفساد المالي.

✓ تحصلت العبارة "من خلال تطبيق المعيار المحاسبي IAS 7 قائمة التدفقات النقدية" في تقييم الوضع النقدي للمؤسسة ومتابعة التدفقات النقدية فبذلك يكشف عن أشكال الفساد المالي، مثل حيلة متاجرة بأرباح الشركاء" على متوسط حسابي 4.023، والانحراف المعياري 0.672.

✓ تحصلت العبارة يهدف المعيار IAS 33 "ربحية السهم الواحد" في تحديد مبادئ وعرض ربحية السهم الواحد (بين مختلف المنشآت في نفس الفترة) وتحديد الأرباح ومن خلال تطبيق هذا المعيار يحد من التلاعبات مثل تضخيم قيمة الأسهم، على متوسط حسابي 4.255، والانحراف المعياري 0.581

خلاصة :

لقد أظهرت الدراسة الميدانية المنهج المتبع في الدراسة، والذي يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وهو منهج يجمع بين الدراسة النظرية والميدانية، إضافة إلى الأدوات المستعملة لجمع البيانات من مقابلة واستبيان، وملاحظة ولقد كشفت هذه الدراسة عن فعالية تطبيق الشفافية والافصاح المحاسبي الدولي للحد من الفساد المالي، وبالتالي توصلنا إلى نتائج مباشرة أجابت على الفرضيات المطروحة .

تمهيد:

تزايد الاهتمام بقضية الفساد المالي في الآونة الأخيرة، حيث يبدو أنه ظاهرة أخذت في التفاقم، ومما لا شك فيه أنه متعدد الأسباب ومنها ضعف أخلاقيات العمل وضعف أجهزة الرقابة، ومن خلال ما شهده العالم من سلسلة الفضائح والانهيارات المالية وانحيار الشركات العملاقة ونسبت المسؤولية في ذلك إلى إخفاق مراجعي الحسابات (الداخلين والخارجيين) في عمليات الاشراف والرقابة، مما أدى إلى غياب الشفافية المحاسبية والتلاعب في الإفصاح المحاسبي وتضليل القوائم المالية المفصح عنها، وعدم الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي. وبالتالي قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

✓ المبحث الأول: الفساد المالي.

✓ المبحث الثاني: تأثيرات الفساد المالي وجهود مكافحته.

✓ المبحث الثالث: دور معايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ممارسات الفساد المالي.

المبحث الأول: الفساد المالي

من المتفق عليه أن الفساد أصبح مشكلة على مستوى العالم سواء أكان هذا الفساد مالياً أو إدارياً أو سياسياً، أو غيره أو كان صغيراً أو كبيراً ومن الشواهد على ذلك المؤتمرات والفعاليات التي كانت محورها القضاء على الفساد غير أن الآراء اختلفت حول: من يتحمل في نهاية المطاف مسؤولية هذا الفساد؟ وكيف يمكن محاصرته والحد منه؟

المطلب الأول: ماهية الفساد المالي

أولاً: مفهوم الفساد

✓ يشتق لفظ الفساد من الفعل اللاتيني Rumpere بمعنى الكسر أي أن شيئاً تم كسره، هذا الشيء قد يكون أسلوباً أخلاقياً أو إدارياً، فتعريف مصطلح الفساد يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، كما أنه يتطور على مدى التاريخ لينتشر في الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء¹.

✓ وفي الفقه الإسلامي وردت كلمة الفساد ومشتقاتها في القرآن الكريم في نحو من خمسين موضعاً، والقرآن يستعمل مصطلح الفساد بمعنى واسع يشمل الفساد العقدي والسلوكي والحكمي والأمني والمالي².

❖ مثال قوله تعالى³: ﴿وَلَا تَقْسُوا فِي الْبُيُوتِ وَالْأَرْضِ بِمَا إِصْلَاحُهَا وَإِعْاؤُهُمْ حُفُوفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

المستحسن

❖ وقوله عز وجل⁴: ﴿فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾ ففسب عليهم ربي سوء عذاب

ودلالة الفساد في القرآن الكريم كل المعاصي فساداً وانحراف عن الطريق المستقيم، سواء أكانت هذه المخالفات في مجال السلوك أم في مجال الجرائم الجنائية أم الحقوق المدنية، أم الحقوق العامة⁵.

✓ عموماً هناك توجهات متنوعة في تعريف الفساد تبعاً للزاوية المراد دراستها إلا أن أكثر التعريفات استخداماً لدى الاقتصاديين "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص"⁶ وتعرف منظمة

¹ حسيني عبد الحميد، صلاح حواس، "أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، 2013، ص: 235.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013، ص: 17.

³ القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية (56).

⁴ القرآن الكريم، سورة الفجر، الآيتين (11، 12).

⁵ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

⁶ بن عزة هشام، معزز لقمان، صور الجرائم الاقتصادية وتأثيرها على خطط التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، مداخل في الملتقى الدولي "الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي"، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، يومي 09-10 فيفري 2014، ص: 06.

الشفافية الدولية بأنه "سوء استغلال للسلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات"، كما تعرفه الأمم المتحدة بأنه "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"¹.

ثانيا: مفهوم الفساد المالي

✓ **التعريف الأول:** "يتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية المنظمة لسير العمل الإداري والمالي بالدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والشركات" هذا ويمكن تعريف الفساد المالي بأنه:

كل أسلوب أو وسيلة غير شرعية تستخدم بهدف التربح أو الحصول على أموال عامة أو خاصة، عن طريق استغلال النفوذ والمنصب، أو التحايل على الشرع والقانون².

✓ **التعريف الثاني:** يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي³.

✓ **التعريف الثالث:** هو استغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة مصلحة العامة ومناقضا لأهداف المنظمة العامة وكذلك الاستخفاف بقيم العمل وأهدافه، فهو تصرفات غير شرعية تصدر من المسؤول تتضمن سوء استغلال الأموال العامة والسيطرة عليها واستعمالها لغير الأوجه المعدة لها واستخدامها للمنفعة الشخصية حتى أنه أخذ أبعاد واسعة وكبيرة تخطت نطاق قطريته ليصل إلى النطاق العالمي ضمن نظام الاقتصاد الحر المعلوم من خلال الترابط المتشابك للشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينهما لذلك يعتبر أخطر أنماط الفساد وينتشر على مدى واسع⁴

¹ حسيني عبد الحميد، صلاح حواس، "أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

² محمد سعيد محمد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013، ص: 15، 16.

³ بن رحم محمد خميسي، حليمي حكيم، الفساد المالي والإداري مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص: 5.

⁴ العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013/2014، ص: 58.

ويحدث الفساد المالي لعدة دوافع منها¹:

- ✓ ضخامة الرشاوى حافز لارتكاب الفساد المالي.
 - ✓ نقص غياب الرقابة والمسائلة أو عدم فاعلية مثل هذه الضوابط تؤدي إلى فرصة لارتكاب الفساد المالي.
 - ✓ تحجج مبررات منطقية لارتكاب الفساد المالي.
 - ✓ **التعريف الرابع:** يتمثل بمجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمة العامة².
- و يمكن أن نستنتج من التعريف ما يلي³:

- ✓ مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها.
 - ✓ الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع حق مالي.
 - ✓ مخالفة تعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش.
- ولعل من أهم ما يهمننا في هذا المجال هو الفساد المالي والمحاسبي، والذي يقصد به ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق إصرار، وهو يحدث عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية والمالية، بهدف إخفاء معالم معينة لتحقيق منفعة شخصية على حساب المؤسسة الاقتصادية، وتتنوع وتشكل محاولات ارتكاب التلاعب وتمثل في الرشوة والابتزاز و التلاعب في الإفصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة⁴.

المطلب الثاني: خصائص الفساد وأشكاله

أولاً: خصائص الفساد المالي

ويمكن تلخيصها في ما يلي⁵:

(1) السرية: عادة ما تتم أفعال الفساد المالي وترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته واتفاقاته بشكل سري، يصعب كشفه أو ظهوره.

(2) تعدد الأطراف والوسطاء: اشتراك أكثر من طرف في العملية، وعادة ما تشكل بشبكات سرية.

¹ العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

² نفس المرجع أعلاه، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 59.

⁴ حسياني عبد الحميد، صلاح حواس، "أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

⁵ العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

- (3) الالتزام المتبادل: هناك مصلحة مشتركة بين أطرافه وبحقق كل منهم منافع خاصة، حيث يكون مقابل الفعل الفاسد الذي يلتزم به من بيده السلطة التزام آخر على الطرف الآخر بدفع مقابل الفساد.
- (4) خيانة الثقة والإخلال بالواجبات والمسؤوليات واستغلال السلطة العامة من قبل صاحب السلطة العامة
- (5) الخديعة والتحايل: يتضمن أفعال احتيالية ومخادعة لا تعبر عن الحقيقة.
- (6) التفاعل مع الظروف والمتغيرات المحيطة به لجعلها مناخاً وبيئة مشعة لانتشاره.
- (7) تعدد أنماطه وأدواته باختلاف الجهة التي تقوم به (مثلاً المؤسسات الخاصة: التهرب الضريبي، المؤسسات العامة، إهدار المال العام).
- (8) تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.
- (9) الإضرار بالمصالح الاقتصادية: أضرار تلحق بالاقتصاد القومي مثل الإضرار بالعملة الوطنية أو بسوق رأس المال أو البنوك أو الموازنة العامة للدول.
- (10) اختلاف وسائل التستر على الفساد: مثل الادعاءات الكاذبة وكذا استغلال الثغرات الإدارية والقانونية والظروف الاستثنائية أو التستر وراء المصلحة العامة.
- (11) الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية: فهي تعتبر بيئة مواتية للفساد حيث تسوء خلالها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وترتفع الأسعار المحلية والبطالة والفقر ومن ثمة صعوبة مقاومة إغراءات الفساد.

ثانياً: أشكال الفساد المالي والمحاسبي

هناك العديد من الأشكال التي يظهر بها الفساد المالي نظراً لطبيعة البيئة الذي نشأ فيها ومن أهم أشكاله:

- (1) الغش: وهو أكثر خطورة من الخطأ لأنه ينتج بسبب تحريفات متعمدة مقصودة، لذلك فوفقاً لمعيار المراجعة (IAS240) "مسؤولية المراجع التي تتعلق بالغش عند مراجعة القوائم المالية"¹، فإن العامل الفاصل بين الغش والخطأ هو ما إذا كان التصرف الذي أدى إلى تحريفات في القوائم المالية مقصوداً أو غير مقصود²، ويشتمل الغش على اختلاس الأصول أو إعداد تقارير مالية مضللة³.

¹ عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص: 21.

² فضيل مصطفى يوسف شفاعمري، مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط - الأردن، 2013/2014، ص: 16.

³ عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

إن اختلاس الأصول هو نوع من الغش يتضمن سرقة بعض أصول الشركة، وفي العديد من الحالات لا يتضمن الاختلاس مبالغ ذات أثر جوهري على القوائم المالية، ولكن من ناحية أخرى، فإن فقد الشركة لأصولها يعطي مؤشرا هاما لوجود قلق الإدارة حول هذه الظاهرة ويسمى هذا النوع من الغش أحيانا بغش العاملين و الموظفين لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي للشركة على الرغم من تورط الإدارة العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش حيث أنها أكثر قدرة من الموظفين على إخفاء تلك الاختلاسات بشكل يصعب اكتشافه¹.

الشيء الملاحظ أن الغش ينشأ للأسباب التالية²:

✓ اختلاس أصول المؤسسة بغير وجه حق.

✓ تضليل وتقوية واستغلال ثغرات القانون في المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية .

(2) التلاعب في نتيجة النشاط و المركز المالي بقصد التضليل: في أغلب الأحيان يتم التلاعب بقصد التضليل أو الغش بإيعاز من الإدارة المسؤولة عن الوحدة الاقتصادية، بهدف إدخال تغييرات في نتيجة النشاط والمركز المالي، وإظهارها على غير الحقيقة، ومن أمثلة هذا التلاعب نجد: التلاعب في تقويم المخزون في نهاية السنة المالية بهدف زيادة الأرباح أو تخفيضها، التلاعب في تكوين المخصصات للتأثير على نتيجة النشاط، التلاعب في التوجيه المحاسبي وذلك بجعل المصروفات الإيرادية (مصروفات رأسمالية) أو العكس للتأثير على نتيجة النشاط بالزيادة أو النقصان، التلاعب عن طريق تكوين احتياطات سرية لتدعيم المركز المالي أو لتغطية الخسائر في المستقبل، وقد يساء استعمالها مستقبلا عن طريق استخدامها لصالح المسؤولين (الإدارة)³.

(3) الرشوة: أي الحصول على أموال أو منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل⁴. وفيها ضياع للأموال والحقوق على اختلاف أنواعها وإن كانت برضا الطرفين الراشي والمرتشي⁵.

¹ العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 60، 61.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 61.

³ حسيني عبد الحميد، صلاح حواس، "أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص: 236.

⁵ مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، توصيف ظاهرة الجرائم الاقتصادية مع الإشارة إلى أثرها على الاقتصاد الجزائري، مداخل في الملتقى الدولي "الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي"، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، يومي 09-10 فيفري 2014 ، ص: 13.

(4) المحسوبية والمحاباة: المحسوبية تعني إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً¹، أما المحاباة فهي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة².

(5) التهرب الضريبي: عدم قيام المكلف بدفع الضريبة أو الوفاء بالتزامه كلياً أو جزئياً مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة³، وعلاقة التهرب الضريبي بالفساد المالي، ليس المكلف فقط وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة، وإنما هناك بالمقابل باحثين عن الريع من موظفي الحكومة، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة، وذلك لتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه والإعفاءات والتخفيضات مما يملكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن (رشوة)، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد⁴.

(6) الابتزاز: هو الحصول على أموال من طرف ما مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد⁵.

بالإضافة إلى أشكال الفساد المالي نجد:

(7) الإسراف في المال العام: ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية ويتمثل صوره في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية للأشخاص والشركات الغير مؤهلة قانوناً، وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل، هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق المصالح المتبادلة⁶.

(8) تهريب الأموال: إن قيام بعض المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني ومن دون وجه حق إلى الخارج⁷.

¹ مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلته في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص: 19.

² قرشي العيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلته في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص: 12.

³ محمد سعيد، محمد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

⁴ يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص: 226.

⁵ حسياني عبد الحميد، صلاح حواس، "أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

⁶ مفتاح صالح، معاري فريدة، الفساد الإداري والمالي: أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه، مداخلته في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012، ص: 8.

⁷ فيحاء عبد الخالق البكوع، منهل مجيد العلي، أرسلان إبراهيم الأفندي، "دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي"، مرجع سبق ذكره ص: 62.

(9) غسيل الأموال: هي كل عملية مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية الأموال المحصلة بطريقة غير قانونية وذلك لكي تظهر على أنها نابعة من مصادر شرعية وهي غير كذلك¹.

المطلب الثالث: أسباب الفساد المال

نذكر أهم أسباب الفساد المالي من خلال عرض النقاط التالية²:

✓ غياب القانون وسيادية واحترامه فيما يتعلق بالجانب المالي واستغلال المال العام أو الاعتداء عليه أو تهريبه.

✓ الاجتهادات الشخصية في تقسيم القوانين المالية والتعليمات المالية وتطبيقها.

✓ عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي مما أدى إلى اقتصاد المساءلة وبالتالي إلى بروز حالات الضعف والفساد المالي سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على مستوى القومي، وكذا خلق الأزمات الاقتصادية الجادة وتكرارها.

✓ عدم الالتزام بمعايير الإفصاح الدولية للمحاسبة والشفافية المحاسبية فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية والسجلات المحاسبية وبيان مدى تنفيذ الوحدات لمسؤولياتها الاجتماعية ودورها في القياس والإفصاح عن الظواهر الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة بشكل تقارير بشكل تقارير كمية ووضعيته لعكس الصورة الحقيقية للوحدة بشكل صادق ودقيق.

✓ ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية المركزية ودواوين الرقابة المالية وهيئات النزاهة ومفوضيات الرقابة في مختلف البلدان وقلة خبرتها في متابعة وتطوير الأداء المالي ورقابته.

✓ الفساد المالي والإداري الناتج عن وجود أعداد كبيرة من الموظفين الإداريين والماليين يهتمون فقط بالمصلحة الخاصة دون عامة فضلا عن أخذهم الرشاوى والعوائد الشخصية والابتزاز من دون وجه حق. هناك جملة أخرى من الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي وتمثل فيما يلي³:

(1) **العوامل الاقتصادية:** تعتبر من العوامل الرئيسية من الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي وتمثل في ما يلي:

✓ اتساع الدور الاقتصادي للدولة: إن اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، يعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد المالي، لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد

¹ إبراهيم السيد أحمد، مكافحة غسيل الأموال، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص: 65.

² العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 63، 64.

والنظم والإجراءات العامة الروتينية، وهناك من المسؤولين من يحقق في رفض تلك الرشاوى، ويظهر التدخل في عدة أشكال منها:

❖ السياسات الحمائية: عند قيام الدولة بحماية صناعاتها المحلية فإنها بذلك تسمح برعاية الفساد المالي لأن القيود التي تفرض على الاستيراد تجعل من تراخيص الاستيراد عملا مربحا بدرجة كبيرة، لذا يتهم أصحاب المشروعات برشوة المسؤولين الحكوميين من أجل الفوز بهذه الرخصة.

❖ الإعانات الحكومية: يعتبر منح الإعانات مصدرا مهما للبحث عن الريع، إذ تشير الدراسات إلى أن الفساد المالي يجد له موطئ قدم به بل يتزعرع في ظل السياسات المالية التي لا تصمم بشكل جيد للصناعات المستهدفة بالإعانات، فكلما كانت الإعانات كبيرة ازداد مؤشر الفساد المالي في المجتمع.

❖ التحكم في الأسعار: يعد من المصادر المهمة أيضا في البحث عن الريع، فإن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية، من شأنه أن يخلق حوافز للأفراد و المجتمعات لرشوة المسؤولين وذلك للحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها، وهذا ما ينطبق أيضا على كل من أسعار الصرف المتعددة وحصص الصرف الأجنبي.

✓ تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها: وفي هذه الحالة تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير مما يعطي لمفتشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية وتحديد تلك الضرائب وهذا ما يفسر تزامم العديد من الأفراد للعمل في مجال الضرائب على الرغم من انخفاض الأجور فيها.

(2) **العوامل السياسية:** ترتبط مثلما ذكر تقرير الأمم المتحدة بضعف مكونات الحوكمة التي تقوم على المشاركة وحرية التعبير والمسائلة بالإضافة إلى¹:

- ✓ غياب إدارة سياسية لتفعيل الشفافية والرقابة والمسائلة.
- ✓ عدم فعالية السلطة التشريعية وغياب دور الإعلام.
- ✓ عدم وجود رغبة صادقة من الحكومة في متابعة ملفات الفساد الكبرى المتعلقة بالمشاريع الضخمة والتي تمس مسئولين سياسيين وكبار المسئولين.

¹ حسيني عبد الحميد، صلاح حواس، "أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

المبحث الثاني: تأثيرات الفساد المالي وجهود مكافحته

الآثار السلبية الناتجة من مظاهر الفساد المالي تفرض إيجاد مخرج تستطيع من خلالها ولو بشكل تدريجي أن تقلل من آثاره ومخاطر هذه الظاهرة السلبية مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستوى الدولي التي تكثف جهودا لمحاربة ومكافحة الفساد.

المطلب الأول: آثار الفساد المالي وسبل التخفيف منه

أولاً: آثار الفساد المالي

تتمثل أهم آثار الفساد المالي في¹:

- (1) هدر لطاقات البلد ووضع الشيء في غير موضعه يؤثر على سلامة البنية التحتية للبلد فالأموال تنفق على مشاريع مخطط لها أن تكون طويلة الأمد ولكن الفساد المالي يجعل تلك المشاريع عرضة للانهيار.
- (2) تعطيل حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (3) يؤثر الفساد المالي على حصيلة الإيرادات وبالتالي يؤدي إلى عجز الموازنة العامة للدولة
- (4) يؤدي الفساد إلى خلق طبقة الإثراء غير المشروع وبعمق الفوارق بين طبقات المجتمع وتراجع الخدمات العامة (كالصحة والتربية والتعليم) بسبب تسرب الأموال المخصصة للإنفاق العام مجهولة ويتحول المسؤولون المرتشون إلى أصحاب شركات ورجال أعمال.
- (5) يقتل روح الأمانة عند موظف الدولة إذ أن الموظف الفاسد سيجعل من الوظيفة العامة سلعة رخيصة يكتسب من جرائمها ويتاجر بمقدارها ويفقد مقابل ذلك سلوكيات الأخلاق الوظيفية
- (6) انهيار النسيج الأخلاقي وضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
- (7) ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي باعتبار أنه كلما ارتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما زاد الميل نحو الفساد في ظل ما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية لا تهتم بعملية الإنتاج بقدر تركيزها على أنشطة التوزيع، وعلى عملية التخطيط دون وجود دور لآليات السوق الحرة في تخصيص الموارد الاقتصادية الأمر الذي يفتح المجال واسعا أمام ممارسات الفساد المتعددة.

¹ العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 65، 66.

- (8) سوء توزيع الثروة في المجتمع حيث توجد فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة والدخل بينما نجد أن الغالبية العظمى من المواطنين في العديد من الدول النامية عند خط الفقر، وفئة أخرى تحت خط الفقر واختفاء أو ضمور الطبقة الوسطى في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الولاء للأهداف العامة ومصلحة المجتمع والتمهيد لسلوكيات فاسدة من جانب بعض العاملين في الأجهزة الإدارية للدولة.
- (9) ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر.

ثانياً: سبل تخفيف الفساد المالي

لم يعد من الممكن التغاضي عن تأثيرات ظاهرة الفساد المالي مهما كانت صغيرة أو كبيرة وسواء أكانت تأثيراتها الضارة على الأمد القصير أو الأمد الطويل لما لها من دور سلبي على الأفراد أو مستوى التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفقدان ثقة المستثمرين وازدياد المخاطر الرقابية.

وبالتالي تتمثل أهم السبل في تخفيف ظاهرة الفساد المالي في¹:

- (1) الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد منها وإعطاء الدور الكبير لمهنة المحاسبة في محاربة الفساد المالي ودعمها لتكون جاهزة للقيام بدورها.
- (2) التمسك بالقواعد والمواثيق الأخلاقية والسلوكية في المهن الإدارية والمحاسبية والرقابية وفي مختلف المجالات والتركيز على البعد الأخلاقي لمحاربة الفساد المالي.
- (3) فهم ماهية الفساد المالي وأشكاله وسبل القضاء عليه من خلال عقد الندوات وإقامة الدورات المستمرة.
- (4) الاهتمام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي والالتزام بها للحد من ظاهرة الفساد المالي وتقليل الأزمات المالية الحادة وربط الشفافية المحاسبية بالمساءلة.
- (5) تقديم الدعم المادي والفني والمساعدة للمنظمات الوطنية والدولية التي تحارب الفساد، والإعلان عن أنشطتها ومقترحاتها.
- (6) تطوير النظام الضريبي بما يتسم بالكفاءة والعدالة لمنع ظهور الاختلافات المسببة لحالات الفساد المالي.
- (7) وضع نظام للمشتريات يتم مراجعة مالية دقيقة باعتماد وسائل تقنية عالية بما يقلل من حالات الطعن بقرارات الشراء أو عقود الشراء وبشكل قانوني.
- (8) اعتماد أنظمة رقابة داخلية فعالة لتقليل حالات الفساد المالي وحالات الاحتيال المالي والتلاعب والغش

¹ فيحاء عبد الخالق البكوع، منهل مجيد العلي، أرسلان إبراهيم الأفندي، "دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي"، مرجع سبق ذكره ص: 63، 64.

(9) تفعيل دور وسائل المحاسبة والمساءلة فلا رقابة من دون مساءلة كونهما يعينان بالقدرة على محاسبة ومساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية ثواباً أو عقاباً.

(10) تحديث وسائل الرقابة وأساليبها: فمن خلال التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال واستخدام التقنيات الحديثة وثورة المعلومات تستدعي تطوير أدوات وأساليب الممارسات الرقابية وأساليبها واستخدام البرمجيات الحديثة ووسائل الرقابة التحليلية والأساليب الكمية الحديثة.

المطلب الثاني: الجهود الدولية لمكافحة الفساد المالي

مع تنامي وتفاشي فضائح الفساد في الدول الصناعية والدول النامية والوعي المتزايد بآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية، كثفت الجهود الدولية في الفترة الأخيرة لمكافحة الفساد سواء أكان ذلك من قبل منظمات دولية رسمية أو غير رسمية¹، ويمكن إيجاز أهم الجهود الدولية بالآتي:

1) دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد:

الأمم المتحدة هي منظمة دولية تم تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، فقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة في وقت الحرب، ولعل من أبرز إسهامات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد، تبنيها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في منتصف ديسمبر 2005م وتعتبر الاتفاقية الأكثر شمولاً لمكافحة الفساد، سواء في نطاق الدول الأطراف وفي نطاق الأحكام، وهي تغطي مجموعة واسعة من الجرائم، بما فيها الرشوة على النطاق المحلي والأجنبي والاحتلاس والمتاجرة بالنفوذ، فضلاً عن إخفاء وغسل العائدات المتأتية من الفساد علاوة على ذلك، تتضمن أحكاماً تغطي كشف ومعاينة الفساد، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساعدة الفنية، وتطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف، وضع تدابير لمنع وتثبيط الفساد في القطاع العام فضلاً عن الأحكام القانونية لتجريم الفساد في القطاع العام².

¹ محمد الصبري، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، ط1، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص: 49.

² كايد كريم الركيات، الفساد الإداري والمالي، (ب ط)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص: 171، 172.

(2) البنك الدولي:

هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية¹، وركز تقرير التنمية في العالم لعام 1997م والصادر عن البنك الدولي على ضرورة الحد من الفساد والتصرفات التحكيمية للدولية، ويشدد البنك على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال²، وقد بادر البنك إلى وضع استراتيجية جديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد تتضمن أربعة محاور رئيسية³:

- ✓ منع أشكال الاحتيال والفساد كافة في المشروعات الممولة من قبل البنك
- ✓ تقديم العون للدول النامية التي تعتمد مكافحة الفساد، خصوصا فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية، ولا يضع البنك الدولي برنامجا موحدا للدول النامية كافة، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظروف كل دولة أو مجموعة دول.
- ✓ اعتبار مكافحة الفساد شرطا رئيسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات، واختيار وتصميم المشروعات.
- ✓ تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

(3) صندوق النقد الدولي:

هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية، وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة⁴، وتعد الضوابط المرتبطة بتقديم قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي التي أعلنت في أغسطس 1997م، أكثر تشددا من تلك الموضوعة من قبل البنك الدولي، إذا أكد الصندوق أنه سيوقف أو يعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشكلاتها الاقتصادية (كما حدث في كينيا)، وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المتعلقة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها، وتورط الموظفين الحكوميين في عمليات تحايل جمركية أو

¹ كايد كريم الركيات، الفساد الإداري والمالي، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

² محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 50.

⁴ كايد كريم الركيات، الفساد الإداري والمالي، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

ضريبية، وإساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين، واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف، علاوة على الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما اتخذ الصندوق موقفاً حازماً من الدول التي تعد رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعاً ما من نفقات ترويج الأعمال التي يجب إعفائها من الضرائب، وطرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد، المجال الأول في تطوير إدارة الموارد العامة، ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وليس إعداد الموازنات العامة وإجراءات ونظم المحاسبة والتدقيق، أما المجال الثاني فهو خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية¹.

4) منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد ومقرها في برلين، بألمانيا، تأسست في عام 1993م² كمؤسسة غير ربحية، ومهمتها هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد، ومنذ العام 1995م بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي يعرف باسم مؤشر مدركات الفساد، وهي تنشر أيضاً تقرير فساد عالمي، هو بارومتر الفساد العالمي ودليل دافعوا الرشوة، وغيرها من المؤشرات، والمنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة، أو على الأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد، وتعمل مع منظمات المجتمع المدني، الشركات والحكومات لتنفيذها³.

المطلب الثالث: نماذج الفساد المالي (انهيار شركة انرون Enron)

أولاً: نبذة عامة عن الشركة

- ✓ كانت إحدى كبريات شركات الطاقة الأمريكية.
- ✓ تأسست الشركة في 1985م أثر عملية اندماج بين شركتين.
- ✓ احتلت المركز السابع من 500 شركة كبرى.

¹ محمد الصبري، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مرجع سبق ذكره، ص: 50، 51.

² أحمد حلمي جمعة، غالب عوض الرفاعي، مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي لمكافحة الفساد في العالم العربي في ظل الاقتصاد المجني على المعرفة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية (المحور الرابع: اقتصاد المعرفة والفساد)، والمنعقدة في عمان، خلال الفترة 25-27 أبريل 2005، ص: 14.

³ كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي، مرجع سبق ذكره، ص: 182، 183.

ثانياً: أسباب الانهيار

يعد انهيار شركة انرون نهاية عام 2001م من أبرز وآخر الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها بـ 63.4 مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع¹، إن انهيار شركة انرون وما تبعها فيما بعد بانهيار شركة ارثر اندرسون للتدقيق أثار عدت تساؤلات على مستوى المهنة المحاسبية، فضلاً عن كون الشركتين تعملان في دولة متقدمة بالعالم والمشهورة ببيئتها المحاسبية والتدقيقية بالتطور المتقدم لما تملكه من معايير محاسبية وتدقيق متميزة.

وبالتالي يمكن طرح هذا التساؤل بشكل عفوي، لو أن سارق استطاع اقتحام بنك محصن بأفضل نظم الحماية والحرب دون أن يضبط إلا بعد فترة طويلة، هل مسؤولية السرقة تقع على عاتق السارق فقط؟ أم على نظام الحماية والذي لولا وجود ثغرة به قام باستغلالها السارق لما تمت السرقة.

بعد الاطلاع على حيثيات انهيار شركة انرون تبين أن الموضوع له جذور قديمة وخطة تلاعب محكمة تمتد الى عام 1993م، وعدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال ولولا احداث 11 سبتمبر المعروفة وتضرر السوق المالي لبقى السارق هارباً من وجهة العدالة ولبقى التلاعب مخفي إلى اجل غير معلوم.

تعد هذه القضية والفضيحة من قضايا العصر المهمة لما كان لها من تأثير كبير، ليس على الولايات المتحدة فقط بل على العالم بأسره، فمن جهة تعد شركة انرون Enron من اكبر الشركات بالعالم والعاملية بمجال الغاز والطاقة ولها فروع كثيرة وعديدة ومن جهة أخرى فإن شركة ارثر اندرسون Andersen للتدقيق تعد من أضخم شركات التدقيق بالعالم بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار ويقدر عدد العاملين فيها بأثناء العالم ما يقارب مائة وستون ألف موظف.

لقد تسبب انهيار تلك الشركتين بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الانهيار².

¹ إحسان بن صالح المعتاز، "أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة انرون والدروس المستفادة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد 1، المجلد 22، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، 2008، ص: 263.

² ظاهر شاھر القشبي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، مجلة العربية للإدارة، العدد 2، المجلد 25، القاهرة، 2005، ص: 4.

وبالتالي يمكن القول حسب ما سبق أن الفضائح والانهيارات المالية تأتي كنتيجة لأعمال الفساد المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، ويرى الخبراء المحللون الاقتصاديون أن هناك مجموعة من الأسباب تقع وراء هذه الفضائح والانهيارات منها¹:

- ✓ غياب الشفافية والوضوح والتغاضي عن الأخطاء والتلاعبات في الإفصاح.
- ✓ تضخيم الإنجازات وتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية.
- ✓ توسع دائرة الفساد بين المسؤولين الكبار في هذه المؤسسات وتقديم رشاًوى كبيرة للمسؤولين الاقتصاديين في الإدارة للتغاضي عن الإجراءات غير القانونية.
- ✓ تواطؤ مؤسسات المحاسبة والمراجعة المعتمدة مع مسؤولي هذه المؤسسات، وهو ما أدانت به مؤسسة "آرثر اندرسون" التي تعتبر من أكبر مؤسسات مراجعة الحسابات في العالم، فقد وجهت إليها أصابع الاتهام في انهيار مجموعة انرون العملاقة للطاقة التي أعلنت إفلاسها رسمياً في الثامن من ديسمبر 2001م، حيث لعبت المؤسسة دوراً رئيساً في الفضيحة المالية لمؤسسة انرون وذلك من خلال تبديدها للوثائق والمستندات الخاصة بشركة انرون ووجهت أصابع الاتهام إلى مكتب اندرسون مع بدء تحقيق في انهيار انرون على أساس مسؤوليتها في إخفاء خسائر مؤسسة انرون عن طريق إنشاء مؤسسات وهمية على الورق، وادعاء أن انرون تساهم فيها وتحقق منها أرباح وهمية.

المبحث الثالث: دور معايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ممارسات الفساد المالي

أولت المعايير المحاسبية الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض توحيد العمل المحاسبي وسهولة مقارنة القوائم المالية، وباعتبار أن معايير الإفصاح والشفافية تأتي كضد للفساد المالي ومحاربه والحد منه ومحاولة القضاء عليه. أخذنا عينة من المعايير المحاسبية التي تهتم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في محاربة كل أشكال ممارسات الفساد المالي أو حتى الوقاية منه بمعنى قبل حدوث الفساد المالي.

المطلب الأول: دور المعيار IAS 24 " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة".

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار ISA24

¹ حسيني عبد الحميد، صلاح حواس، "أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

"الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة وسوف نبين فيما يلي محتويات المعيار¹:

أولاً: هدف المعيار

وبالتالي فإن الهدف هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمؤسسة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات².

ثانياً: نطاق المعيار

قبل التطرق إلى نطاق المعيار يجب أن نوضح بعض المصطلحات وذلك كما يلي³:

(1) **الأطراف ذات العلاقة:** هي الأطراف التي يكون فيها لطرف معين القدرة على السيطرة على طرف آخر

أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة، وذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

(2) **العمليات بين الأطراف ذات العلاقة:** هي تحويل موارد وخدمات والتزامات بين الأطراف ذات العلاقة

بغض النظر عن تحمل السعر، بإحدى الطرق التالية:

✓ **سعر البيع:** أي يحدد السعر وكأن الطرف ذات العلاقة كأى طرف خارجي يتم البيع إليه.

✓ **سعر إعادة البيع:** وهو السعر الذي يقوم الطرف ذات العلاقة المستلم للموارد والبضائع بإعادة البيع

فيه على طرف خارجي.

✓ **سعر التكلفة:** ويتم بيع إلى الطرف ذات العلاقة بسعر التكلفة، دون إضافة أي هامش ربح إلى هذا

السعر

✓ **سعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح معين.**

✓ **الموظفون الإداريون الرئيسيون:** هم الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط

والإدارة وضبط نشاطات المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع المدراء سواء

كانوا تنفيذيين أو غير ذلك.

✓ **السيطرة:** سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة بهدف الحصول على منافع نشاطاتها.

✓ **السيطرة المشتركة:** اتفاق تعاقدى على اقتسام السيطرة.

¹ نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص: 86، 87.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 406.

³ نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

✓ التأثير الهام: هي صلاحية وسلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما، ولكنها ليست سيطرة أو تحكم على تلك المؤسسات.

(3) نطاق المعيار:

يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي ISA24 في ما يلي¹:

✓ تحديد وتعريف الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات المتبادلة.

✓ تحديد الأرصدة المتعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة الخاصة بها.

✓ تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوباً.

✓ تحديد الإفصاحات التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

ثانياً: معايير تحديد الأطراف ذات العلاقة

يجب التعرف على المعايير المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، لبيان متى يمكن اعتبار الأطراف على علاقة ببعضها البعض، وبالتالي وجوب الالتزام بإفصاحات معينة من خلال قوائمها المالية، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي²:

❖ يكون الطرف على علاقة بالمؤسسة:

(1) إذا الطرف بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر:

✓ يسيطر على المؤسسة أو يخضع لسيطرتها، أو لسيطرة مشتركة (وهذا يشمل المؤسسات الأم

المؤسسات التابعة، والمؤسسات المماثلة) والتي تتعلق بامتلاك مؤسسة ما بنسبة 50% أو أكثر

من حقوق الملكية في مؤسسة أخرى، وبذلك تكون للمؤسسة المالكة قدرة على السيطرة

والتحكم بالسياسات والقرارات التشغيلية والمالية وكافة الأمور الأخرى التي تتعلق بالمؤسسة

✓ له مصلحة في المؤسسة تخوله بوجود تأثير هام أو فعال عليها، والتأثير الفعال أو الهام هو التأثير

الذي تنفذه المؤسسة عندما تملك 20% إلى 50% من أسهم مؤسسة أخرى مع عدم وجود

سيطرة، ويكون التأثير على السياسات التشغيلية والمالية.

✓ له سيطرة مشتركة على المؤسسة كما هو الحال في العقود المشتركة.

¹ نوال صباحي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 88.

- (2) إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة زميلة كما هي معرفة بالمعيار ISA28 المتعلق بالاستثمارات في المؤسسات الزميلة.
- (3) إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن عقد مشترك والتي تكون فيه المؤسسة كمتعاقد (كما هو منصوص عليه في المعيار ISA31 المتعلق بالمصالح في العقود المشتركة).
- (4) إذا كان الطرف ذات العلاقة واحد من الموظفين الإداريين الرئيسيين للمؤسسة أو مؤسسها الأم.
- (5) إذا كان الطرف ذات العلاقة هو فرد مقرب من لعائلة الشخص المذكور في (1) و(3).
- (6) إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة مسيطر عليها أو مشترك في السيطرة عليها أو تتأثر إلى حد كبير بقوة تصويت هامة في تلك المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي شخص مذكور في (4) و (5).
- (7) إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن خطة منافع ما بعد الخدمة لمصلحة موظفي المؤسسة أو أي مؤسسة أخرى تكون على علاقة بالمؤسسة.
- ولا يمكن اعتبار الحالات التالية ذات علاقة:
- مؤسستان لهما نفس المدير أو المدير الرئيسي.
 - متعاقدان لهما سيطرة مشتركة على عقد مشترك.
 - الممولين، الاتحادات التجارية الهيئات والوكالات الحكومية في علاقتها العادية بالمؤسسة.
 - العميل المنفرد، المورد، صاحب حق التأليف، الوكيل العام والذين تتعامل معهم المؤسسة من منطلق الاستقلالية الاقتصادية.

ثالثاً: متطلبات الإفصاح وفق المعيار ISA24

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي ISA24 الإفصاح عما يلي¹:

- (1) الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة، بغض عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي وفي حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 410، 411.

- (2) الإفصاح عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة.
- (3) في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.
- (4) يتم تقديم الإفصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة والمؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.
- وحتى يتم التأكد من شفافية تلك المعلومات ونزاهتها وأنها تمت على أسس تجارية يتطلب الإفصاح عن وجود مثل هذه العلاقات بين المنشأة وتلك الأطراف¹.
- وفي ما يلي نعرض مثال يوضح دور هذا المعيار في الحد من الفساد المالي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- عادة ما تتم الصفقات والعمليات على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها فمثلا إذا كانت شركة تشتري بعض الأراضي بمبلغ قدره مليون دولار، فإننا حينئذ نتوقع أن البائع لم يكن قادرا على الحصول على سعر أعلى من مشتري آخر وأن الشركة لم تكن قادرة على إيجاد قطعة أرض مساوية بسعر أدنى وهكذا فرغم تكلفة الشراء في تاريخ الشراء يحتمل أن يمثل عن قرب القيمة السوقية، في ذلك التاريخ.
- والآن نفترض وضعاً يكون إجراء الصفقة فيه قد تم بين الشركة وطرف ذو علاقة حيث يكون فيه أحد الأطراف في الصفقة متمكن من السيطرة على قرارات الطرفين، ولنتصور أن بائع الأرض هو أيضا المدير التنفيذي للشركة وأنه مساهم بنحو 80% من رأسمال الشركة، ويفرض أيضا أن القيمة السوقية للأرض هي 600000 دولار ولكن الصفقة تمت بمليون دولار حتى يستفيد البائع بميزة وضعه في الشركة لتحقيق ربح شخصي ولو على حساب الشركة، وعلى العكس من ذلك إذا افترضنا أن القيمة السوقية للأرض 1.5 مليون دولار وأن البائع قرر بيعها بسعر منخفض قدره مليون دولار في محاولة لخفض التزام الضريبة على المكاسب الرأسمالية، وفي كلتا الحالتين

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 406.

تكون حسابات الشركة مضللة، وفي هذه الحالة فإن السعر الزائد للأرض يمثل غشا والذي هو بدوره شكل من أشكال الفساد المالي¹.

المطلب الثاني: دور المعيار ISA7 "قائمة التدفقات النقدية"

يتناول المعيار المحاسبي الدولي ISA7 "قائمة التدفقات النقدية"، متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية وهي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة².

أولاً: هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمنشأة بواسطة قائمة التدفقات النقدية والذي يصنف مصادر التدفقات النقدية إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لتقييم الوضع النقدي من حيث توفر السيولة وتوقيتها

ثانياً: نطاق المعيار

على المنشأة إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب متطلبات هذا المعيار، وعرضها كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية³.

ثالثاً: التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار⁴:

- (1) النقدية: وهي النقدية الجاهزة والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك.
- (2) النقدية المعادلة: وهي الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية وغير خاضعة لمخاطر هامة للتغير في قيمتها نتيجة تغير أسعار الفائدة أو العوامل الأخرى.
- (3) التدفقات النقدية: وهي عبارة عن التدفقات الواردة أو المستلمة والتدفقات الخارجة أو المدفوعة من النقدية وما يعادلها.
- (4) النشاطات التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في المنشأة، بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص: 187، 188.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

³ نفس المرجع أعلاه، ص: 103.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص: 103، 104.

(5) النشاطات الاستثمارية: وهي تمثل شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، شراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل في البنود التي تصنف كنقد مكافئ.

(6) النشاطات التمويلية: وهي النشاطات التي تؤدي إلى تغير حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة، وكذلك تسديد القروض.

ثالثا: متطلبات المعيار

(1) إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية¹:

✓ عرض قائمة التدفق النقدي: يجب أن تبين هذه القائمة التدفقات النقدية خلال الفترة وعرضها وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويوفر التصنيف وفق الأنشطة معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية تقدير أثر هاته الأنشطة على المركز المالي وتحديد مصادر السيولة.

✓ طرق عرض التدفقات النقدية: يوجد طريقتان مقبولتان في هذا المعيار لعرض قائمة التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والاختلاف يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين. وبالتالي يتوجب على المنشأة عرض التدفقات النقدية من النشاطات بكلتا الطريقتين.

❖ الطريقة المباشرة: حيث يتم عرض كل فئة من فئات النقدية الإجمالية المستلمة والنقدية الإجمالية المدفوعة.

❖ الطريقة غير المباشرة: ويتضمن تعديلا لصافي الربح أو الخسارة المعد وفقا لأساس الاستحقاق بأثر العمليات الغير نقدية، وتعتبر الطريقة الأكثر شيوعا نظرا لسهولة مقارنتها بالطريقة المباشرة.

✓ عرض التدفقات النقدية بالصافي: بشكل عام يتطلب هذا المعيار عرض كل من التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الصادرة بشكل منفصل، أي بشكل إجمالي بدلا من عرضها كمبلغ صافي وذلك لتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة، إلا أن المعيار يسمح بترصيد صافي التدفقات النقدية في حالتين:

¹ محمد عبد العزيز بن خليفة، محمد نور الدين عبدو، طارق محمد أحمد عرفة، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج1، ط1، مركز فجر للطباعة، مصر، 1999، ص: 121-136.

❖ يمكن عرض البنود التي لها معدل دوران مرتفع ومبالغها كبيرة وذات استحقاق قصير الأجل على أساس الصافي، مثل شراء وبيع الاستثمارات، وعمليات الاقتراض قصيرة الأجل ذات الاستحقاق الذي لا يتجاوز أشهر

❖ إذا كانت المقبوضات والمدفوعات النقدية تتم نيابة عن العملاء، وعندما تعكس الأنشطة أنشطة العملاء وليس أنشطة المنشأة، مثل تحصيل الإيجارات نيابة عن مالكي العقارات ودفعها لهم.

✓ التدفقات النقدية بعملات أجنبية: يجب تسجيل التدفقات النقدية الناشئة عن عمليات أجنبية باستخدام عملة المشروع التي تنشر بموجبها بياناته المالية وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المشروع باستخدام سعر الصرف السائد بين عملة التقرير والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي، بالإضافة إلى ترجمة التدفقات النقدية من الشركة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية بتاريخ التدفقات النقدية.

✓ الإفصاح عن الفائدة وتوزيع الأرباح.

✓ الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن ضرائب الدخل.

إحدى منافع المعيار المحاسبي الدولي ISA7 "قائمة التدفقات النقدية" هي أن التدفق النقدي واقع مادي ملموس أي موضوعي وليس ذاتي، فهي لا تخضع للتلاعب الذي يمكن أن ينشأ من إتباع أساس الاستحقاق ففي ظل التدفق النقدي تكون فرصة التلاعب أقل، فعلى سبيل المثال الإيجار التمويلي قد يخفي جوهر الحصول على أصل، رغم أن الإيضاح عن صافي الدين يجب أن يلقي الضوء عليه¹.

وفي ما يلي: نعرض مثال يوضح دور هذا المعيار في الحد من ممارسات الفساد المالي

شركة أسهم ذات 10 شركاء، قدرت الأرباح المحققة خلال هذه السنة 10 مليون دولار، علماً أن الحصص متساوية، وعليه فإن من المتوقع أن يتحصل كل شريك على نصيبه من الربح وهو مليون دولار، في الواقع أن أرباح كل شريك لا تساوي مليون لأن الأرباح المتحصل عليها من خلال مبدأ الاستحقاق، فهي إذن لا تمثل النقدية فهي مجرد وعود منها البيع بالتقسيط والبيع على الحساب، في هذه الحالة يضطر المسير إلى تهدئة الشركاء عن طريق إقناعهم أن الأرباح سوف يعاد توزيعها (وهي طريقة تدليسيه)، وهو ما يسمى بالمتاجرة بأرباح الشركاء أي تأجيل توزيع الأرباح.

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج2، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 230.

المطلب الثالث: دور المعيار المحاسبي الدولي IAS 33 "ربحية السهم"

تعتبر ربحية السهم من المقاييس الشائعة الاستخدام لتحليل ربحية الشركة وتقييم أدائها، حيث تستخدم لمقارنة ذلك مع أداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما يستخدم المحللون ربحية السهم لمقارنة ربحية السهم لمقارنة ربحية وأداء الشركة مع الشركات المماثلة التي تعمل في نفس مجال الصناعة وخلال نفس الفترة المالية. أولاً: هدف المعيار

إن الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم (33) هو توضيح أساس احتساب ربحية السهم وأسلوب عرض ربحية السهم في القوائم المالية، واعتبر المعيار أن الغاية الأساسية من احتساب وعرض ربحية السهم هو تحسين عملية مقارنة الأداء للشركات لنفس الفترة وبين أداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة¹. ثانياً: نطاق المعيار

الشركات التي ينطبق عليها احتساب ربحية السهم وعرضه ضمن القوائم المالية، وبالتحديد ضمن قائمة الدخل هي الشركات التي تكون أسهمها مطروحة للاكتتاب والتداول العام في السوق المالي والتي تنوي طرح أسهم للاكتتاب العام².

ثالثاً: التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار³:

- (1) **ربحية السهم الأساسية** (نصيب السهم الواحد من الأرباح الأساسية): هي نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، وتحسب من خلال قسمة الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح للأسهم العادية.
- (2) **ربحية السهم المخفضة**: عند وجود رأس مال مركب والذي يتضمن خيارات لشراء الأسهم العادية للمؤسسة أو سندات قابلة للتحويل لأسهم عادية، فإن هناك أسهم عادية محتملة لدى المنشأة وعند الأخذ بعين الاعتبار هذه الأسهم في احتساب ربحية السهم فإن حصة السهم المحتسبة هي ربحية السهم المخفضة.

- (3) **السهم العادي المحتمل**: هو أداة مالية أو عقد ممنوح للغير يعطي حامله الحق في الحصول على الأسهم العادية، مثل خيارات شراء الأسهم الممنوحة للغير والسندات القابلة للتحويل لأسهم عادية.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 559.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 559.

³ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 560.

(4) خيارات شراء الأسهم: هي عقود تبرمها المنشأة مع طرف آخر تعطي الحق وليس الإلزام لحاملها (الطرف الآخر) الحق في شراء أسهم المنشأة العادية بسعر محدد خلال فترة زمنية مستقبلية محددة.

وفي ما يلي نعرض مثال يجسد أهمية ودور هذا المعيار في الحد من الفساد المالي:

يعد هذا المعيار مهما جدا في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية لأن كل شريك مرتقب يضع صوب عينيه ربحية السهم، قد يستغل المسير ربحية السهم للمحافظة على وضع المؤسسة في السوق المالي، والتي قد تكون هذه الربحية وهمية مما يؤدي إلى تهافت الشركاء الجدد على اقتناء هذه الأسهم نتيجة ثقتهم في إدارة هذه المؤسسة وفي وقت لاحق قد يؤدي اكتشاف هذا التزوير إلى تحول الشركاء إلى التخلص من هذه الأسهم مما يؤدي إلى تخفيض قيمتها في السوق وقد تؤدي إلى إفلاسها نهائيا، وهذا ما حدث في أزمة 1929 حيث كان المسكرون يقدمون قوائم مضللة.

خلاصة:

يعتبر موضوع الشفافية والإفصاح المحاسبي ذا أهمية بالغة خاصة للمؤسسة نفسها قبل غيرها من الجهات من خارج المؤسسة إلا أنه مع الأسف فإن الغريزة البشرية قد تدفع البعض إلى محاولة خيانة الأمانة المهنية والأخلاقية للمركز الذي يشغله، وإن تعددت الأسباب إلى ذلك إلا أن التفكير السليم المبني على أخلاقية مهنية عالية شفافة بعيدة عن النظرة الضيقة والمنفعة الشخصية البحتة والنظر إلى المصلحة الجماعية العامة الواسعة والابتعاد عن التحالفات المشبوهة، كلها عوامل تساعد على مواجهة الفساد المالي، وقد اهتمت المعايير المحاسبية بهذا الجانب من خلال التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي وإصدار المعايير المحاسبية الدولية والدعوة إلى تطبيقها دولياً وذلك لزيادة درجة الشفافية والإفصاح المحاسبي وسهولة مقارنة القوائم المالية للمؤسسات الدولية المختلفة وذلك بهدف مكافحة الفساد المالي والتقليل من آثاره.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
II - I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول والأشكال والآيات
IV	قائمة الملاحق والاختصارات والرموز
أ - د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: طبيعة الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي
4-3	المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح
7-4	المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي والشفافية المحاسبية
9-7	المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي
9	المبحث الثاني: الإطار النظري و للإفصاح المحاسبي
10-9	المطلب الأول: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي
12-11	المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه
13-12	المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعوقاته
14	المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية
16-14	المطلب الأول: تقديم المعايير المحاسبية الدولية
17-16	المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية
22-17	المطلب الثاني: لجنة ومجلس معايير المحاسبة الدولية
23	خلاصة
الفصل الثاني: الفساد المالي ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي	
25	تمهيد
26	المبحث الأول: الفساد المالي
28-26	المطلب الأول: ماهية الفساد المالي
32-28	المطلب الثاني: خصائص الفساد المالي وأشكاله
33-32	المطلب الثالث: أسباب الفساد المالي
34	المبحث الثاني: تأثيرات الفساد المالي وجهود مكافحته
36-34	المطلب الأول: آثار الفساد المالي وسبل التخفيف منه

38-36	المطلب الثاني: الجهود الدولية لمكافحة الفساد المالي
40-38	المطلب الثالث: نماذج الفساد المالي (انهيار شركة انرون Enron)
40	المبحث الثالث : دور معايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ممارسات الفساد المالي
45-40	المطلب الأول: دور المعايير IAS 24 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة"
47-45	المطلب الثاني : دور المعيار IAS 7 "قائمة التدفقات النقدية"
49-48	المطلب الثالث: دور المعيار IAS 33 "ربحية السهم"
50	خلاصة
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
52	تمهيد
53	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
55-53	المطلب الأول: أدوات ووسائل الدراسة
57-55	المطلب الثاني: تحضير الاستبيان
59-57	المطلب الثالث: حدود وعينة وصعوبات الدراسة
59	المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان
64-60	المطلب الأول: خصائص العينة
68-65	المطلب الثاني: تساهم الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي في الوقاية من الفساد المالي
71-68	المطلب الثالث: دور المعايير المحاسبية في الحد من الفساد المالي
74-71	المطلب الرابع: دور معايير الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات الفساد المالي
75	خلاصة
79-77	خاتمة عامة
84-81	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	قائمة معايير المحاسبة الدولية السارية للقوائم المالية حتى نهاية عام 2006	19-18
(2-1)	قائمة تفسيرات SIC التي لا تزال سارية بالنسبة للقوائم المالية حتى سنة 2006	19
(3-1)	قائمة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS	21
(4-3)	مقياس ليكارت الخماسي	56
(5-3)	عدد الاستثمارات الموزعة والمعتمدة	58
(6-3)	بيان الأوزان المرجح لمقياس الدرسي	59
(7-3)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60
(8-3)	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	61
(9-3)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	62
(10-3)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	63
(11-3)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	64
(12-3)	يوضح اجابات أفراد العينة حول المحور الأول	65
(13-3)	يوضح اجابات أفراد العينة حول المحور الثاني	69
(14-3)	يوضح اجابات أفراد العينة حول المحور الثالث	71

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60
(2-3)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	61
(3-3)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	62
(4-3)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	63
(5-3)	تمثيل أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	64

فهرس الآيات

بداية الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَا تَقْسَمُوا فِي الْأَرْضِ بِعَذَابِكُمْ.....﴾	56	24
﴿فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ.....﴾	12-11	24

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	استمارة استبيان
02	نموذج مخرجات SPSS

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الاتحاد الأمريكي للمحاسبة
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
SIC	Standing Interpretation committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
SPSS	Statiscal pakage for socia sience	المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة تحية طيبة وبعد.

يشرفني أن أضع بين أيديكم جهدا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستي استكمالا
لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي تحت عنوان " دور الشفافية المحاسبية ومعايير
الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي"، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آرائكم كأكاديميين ومهنيين
في الموضوع.

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة
الدراسة وإن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة
وبالتالي الحصول نتائج وتوصيات الدراسة أكثر دقة، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها حيث أنها
سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاملكم.

ولكم كل الشكر والامتنان والتقدير.

الطالبة: ماجدة حاشي

أولاً: الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية

يرجى وضع العلامة (x) في الخانة المناسبة:

(1) الجنس: ☐ مؤنث ☐ مذكر

(2) العمر: ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 ☐

(3) المستوى التعليمي: ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐

☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

(4) الوظيفة: ☐ أستاذ جامعي ☐ مساعد محاسب ☐

☐ محاسب ☐ محافظ حسابات ☐

☐ أخرى، يرجى ذكرها..... ☐

(5) الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

☐ من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا: الأسئلة الاستقصائية

المحور الأول: تساهم الشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي في الوقاية من الفساد المالي

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.					
2	إن اعتماد الشفافية المحاسبية في عرض القوائم المالية يعطي معلومات أكثر مصداقية وموثوقية.					
3	تطبيق الإفصاح المحاسبي يضمن إعداد قوائم مالية ذات قيمة وجودة عالية.					
4	للشفافية المحاسبية دور فعال في توقيف تمادي المسؤولين من استغلال الثغرات والقيام بأعمال الفساد المالي.					
5	يعتبر الإفصاح المحاسبي المناسب بمثابة العلاج المضاد للفساد المالي					
6	تكمن أهمية الإفصاح في إظهار المعلومات في القوائم المالية في الوقت المناسب.					
7	توجد علاقة عكسية بين الشفافية المحاسبية والفساد المالي.					
8	كفاية وملائمة ومصداقية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تعزيز سبل الرقابة.					
9	مستوى الإفصاح يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية.					
10	يتمثل الإفصاح الوقائي في شمول التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، وذلك بهدف حماية المستثمر العادي ذوي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية.					
11	يتم الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فعاليته وقوته.					
12	عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي يؤدي إلى اقتصاد المساءلة وبالتالي إلى بروز حالات الضعف والفساد المالي.					

المحور الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية.					
2	يعد الإفصاح المحاسبي جزءا أساسيا بالنسبة لكل معيار محاسبي.					
3	تتحم المعايير المحاسبية الدولية بالبعد الأخلاقي بعده أحد مرتكزات الفساد المالي.					

4	دور المنظمات والهيئات القائمة بإعداد المعايير المحاسبية (IASB), (IASC) في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال إصدار المعايير المحاسبية الدولية .				
5	الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يقلل من الاجتهادات الشخصية وما يصاحبه من عدم موضوعية.				
6	الالتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصدرة مما يساعد في كشف عمليات الفساد المالي.				
7	المعايير المحاسبية الدولية إطار ضروري لضمان شفافية المعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة للقوائم المالية.				

المحور الثالث: دور معايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ممارسات الفساد المالي

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة.					
2	في الغالب نجد الفساد المالي متعدد الأطراف المشاركة فيه.					
3	تختلف أشكال الفساد المالي وتختلف خطورة من شكل لآخر.					
4	من الأسباب الرئيسية لانهيار شركة انرون هو عدم الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي والتلاعب بالقوائم المالية المفصح عنها.					
5	عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى انتشار الفساد المالي سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى القومي، وكذا خلق الأزمات الاقتصادية الجادة وتكرارها.					
6	من خلال الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي IAS24 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" وذلك عند الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات والأفراد وبالتالي يكشف هذا المعيار عن الفساد المالي.					
7	من خلال تطبيق المعيار المحاسبي IAS 7 "قائمة التدفقات النقدية" في تقييم الوضع النقدي للمؤسسة ومتابعة التدفقات النقدية فبذلك يكشف عن أشكال الفساد المالي، مثل حيلة متاجرة بأرباح الشركاء.					
8	يهدف المعيار IAS 33 "ربحية السهم الواحد" في تحديد مبادئ وعرض ربحية السهم الواحد (بين مختلف المنشآت في نفس الفترة) وتحديد الأرباح ومن خلال تطبيق هذا المعيار يحد من التلاعبات مثل تضخيم قيمة الأسهم .					

المستوى التعليمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ليسانس	22	51.2	51.2	51.2
ماستر	4	9.3	9.3	60.5
ماجستير	13	30.2	30.2	90.7
دكتوراه	4	9.3	9.3	100.0
Total	43	100.0	100.0	

الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق غير	1	2.3	2.3	2.3
موافق	29	67.4	67.4	69.8
بشدة موافق	13	30.2	30.2	100.0
Total	43	100.0	100.0	

يتمثل الإفصاح الوقائي في شمول التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، وذلك بهدف حماية المستثمر العادي ذوي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
بشدة موافق غير	2	4.7	4.7	4.7
موافق غير	6	14.0	14.0	18.6
محايد	5	11.6	11.6	30.2
موافق	23	53.5	53.5	83.7
بشدة موافق	7	16.3	16.3	100.0
Total	43	100.0	100.0	



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من
الفساد المالي
- دراسة ميدانية -

تحت إشراف الدكتور:

محمد الدينوري سالمي

إعداد الطالبة:

ماجدة حاشي

لجنة المناقشة

رئيسا

مساعد أ بجامعة الوادي

سامر زلاسي

مشرفا ومقررا

محاضر ب بجامعة الوادي

محمد الدينوري سالمي

مناقشا

محاضر ب بجامعة الوادي

فاتح سردوك

السنة الجامعية: 2015/2014

تم بحمد الله

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة اشكالية البحث التي تدور " إلى أي مدى تساهم الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ظاهرة الفساد المالي ؟

إن تطبيق أي دولة لمعايير المحاسبة الدولية، يعد أمراً ضرورياً في العصر الحالي نظراً لما تحتويه هذه المعايير من إيجابيات عديدة، حيث تهدف إلى إظهار الوقائع والحقائق الاقتصادية للأحداث كما تتميز المعلومات المعدة وفقها بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها تفيد مختلف الأطراف المستفيدة لها، وتسمح باتخاذ القرارات على أساس سليم نتيجة الإفصاح عن كل المعلومات التي تهم المستثمر بالدرجة الأولى، هذا الإفصاح يشجع المؤسسات المتعددة الجنسيات على عملية الاستثمار والتوسع الدولي .

ويعتبر موضوع الشفافية والإفصاح المحاسبي ذا أهمية بالغة خاصة للمؤسسة نفسها قبل غيرها من الجهات من خارج المؤسسة إلا أنه مع الأسف فإن الغريزة البشرية قد تدفع البعض إلى محاولة خيانة الأمانة المهنية والأخلاقية للمركز الذي يشغله، وإن تعددت الأسباب إلى ذلك إلا أن التفكير السليم المبني على أخلاقية مهنية عالية شفافة بعيدة عن النظرة الضيقة والمنفعة الشخصية البحتة والنظر إلى المصلحة الجماعية العامة الواسعة والابتعاد عن التحالفات المشبوهة، كلها عوامل تساعد على مواجهة الفساد المالي، وقد اهتمت المعايير المحاسبية بهذا الجانب من خلال التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي وإصدار المعايير المحاسبية الدولية والدعوة إلى تطبيقها دولياً وذلك لزيادة درجة الشفافية والإفصاح المحاسبي وسهولة مقارنة القوائم المالية للمؤسسات الدولية المختلفة وذلك بهدف مكافحة الفساد المالي والتقليل من آثاره.

❖ اختبار الفرضيات :

من خلال الفصول السابقة الذكر وانطلاقاً من الفرضيات السالفة توصلنا إلى النتائج التالية :

- الفرضية الأولى : والتي كانت عبارة عن " الإفصاح المحاسبي يجعل كافة التقارير مشتملة على جميع

المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم التقارير صورة واضحة والشفافية هي ليست مجرد عرض أرقام بقدر

كون هذه الأرقام صحيحة وواضحة.

تحققت هذه الفرضية إذ أن الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى شمولية التقارير المالية سواء أكان محلياً أو عالمياً، وذلك من أجل إعداد القوائم المالية بصورة واضحة وشفافة، حيث أنه بقدر ما تكون هذه الأخيرة تتمتع بالشفافية نستطيع على الحكم على مدى مصداقية هذه القوائم، وهو ما تم اثباته في المبحث الأول من الفصل الأول .

- **الفرضية الثانية :** بخصوص هذه الفرضية التي كانت تتمحور حول : يتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام .

تحققت هذه الفرضية حيث أن الفساد المالي يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القوانين والاجراءات المالية المنظمة لسير العمل الإداري والمالي بالدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والشركات، وهو ما تم التطرق إليه في المبحث الثاني من الفصل الأول .

- **الفرضية الثالثة :** تهتم المعايير المحاسبية الدولية بموضوع الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية حيث أنها تساهم في التخفيف من حدة الفساد المالي .

تحققت هذه الأخيرة حيث أن المعايير المحاسبية الدولية تهتم بالإفصاح عن القوائم المالية وهو الشيء الأساسي الذي أداء إلى ظهور المعايير، وهو ما يساهم في التقليل من الفساد الذي أصبح موضوع الساعة، وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني .

- **الفرضية الرابعة :** والتمثلة في : الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي يحد من الفساد المالي.

تحققت هذه الفرضية حيث أن تطبيق الإفصاح المحاسبي الدولي والذي هو عبارته عن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وطريقة عملها، وذلك بغرض توحيد العمل المحاسبي وسهولة مقارنة القوائم المالية ، مما زاد الاهتمام بمعايير الإفصاح الدولي والسعي إلى تطبيقها هو تفشي وانتشار ظاهرة الفساد المالي، وهو ما تم تبيانها في المبحث الثالث من الفصل الأول .

❖ النتائج :

يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية :

- تطبيق الإفصاح المحاسبي يضمن اعداد قوائم مالية ذات جودة عالية .
- تهتم المعايير الدولية بالبعد الأخلاقي بعده أحد مرتكزات الفساد المالي .
- الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في اعداد التقارير المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصدرة مما يساعد في كشف عمليات الفساد المالي والحد منه .

❖ التوصيات :

من خلال الطرح السابق لموضوع البحث تمكنا من التوصل إلى جملة من التوصيات التي قد تعتبر كمنهج لدراسة دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح الدولي في الحد من الفساد المالي .

- التمسك بالقواعد والمعايير والمواثيق السلوكية والأخلاقية لمختلف الأعمال والمجالات والأنشطة .
- عقد ندوات ومؤتمرات عن فهم ماهية ظاهرة الفساد المالي بإستمرار لتمكين المواطن من فهم طبيعة تلك الظاهرة ومسبباتها وسبل تخفيفها ومكافحتها .
- إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم .

❖ آفاق الدراسة :

- دراسة بقية المعايير المحاسبية الدولية ودورها في الحد من الفساد المالي .
- القياس والاعتراف المحاسبي ودرهم في الحد من الفساد المالي .

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة اشكالية البحث التي تدور " إلى أي مدى تساهم الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ظاهرة الفساد المالي ؟

إن تطبيق أي دولة لمعايير المحاسبة الدولية، يعد أمرا ضروريا في العصر الحالي نظرا لما تحتويه هذه المعايير من إيجابيات عديدة، حيث تهدف إلى اظهار الوقائع والحقائق الاقتصادية للأحداث كما تتميز المعلومات المعدة وفقها بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها تفيد مختلف الأطراف المستفيدة لها، وتسمح باتخاذ القرارات على أساس سليم نتيجة الإفصاح عن كل المعلومات التي تهم المستثمر بالدرجة الأولى، هذا الإفصاح يشجع المؤسسات المتعددة الجنسيات على عملية الاستثمار والتوسع الدولي .

ويعتبر موضوع الشفافية والإفصاح المحاسبي ذا أهمية بالغة خاصة للمؤسسة نفسها قبل غيرها من الجهات من خارج المؤسسة إلا أنه مع الأسف فإن الغريزة البشرية قد تدفع البعض إلى محاولة خيانة الأمانة المهنية والأخلاقية للمركز الذي يشغله، وإن تعددت الأسباب إلى ذلك إلا أن التفكير السليم المبني على أخلاقية مهنية عالية شفافة بعيدة عن النظرة الضيقة والمنفعة الشخصية البحتة والنظر إلى المصلحة الجماعية العامة الواسعة والابتعاد عن التحالفات المشبوهة، كلها عوامل تساعد على مواجهة الفساد المالي، وقد اهتمت المعايير المحاسبية بهذا الجانب من خلال التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي واصدار المعايير المحاسبية الدولية والدعوة إلى تطبيقها دوليا وذلك لزيادة درجة الشفافية والإفصاح المحاسبي وسهولة مقارنة القوائم المالية للمؤسسات الدولية المختلفة وذلك بهدف مكافحة الفساد المالي والتقليل من آثاره.

❖ اختبار الفرضيات :

من خلال الفصول السابقة الذكر وانطلاقا من الفرضيات السالفة توصلنا إلى النتائج التالية :

- الفرضية الأولى : والتي كانت عبارة عن " الإفصاح المحاسبي يجعل كافة التقارير مشتملة على جميع

المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم التقارير صورة واضحة والشفافية هي ليست مجرد عرض أرقام بقدر

كون هذه الأرقام صحيحة وواضحة.

تحققت هذه الفرضية إذ أن الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى شمولية التقارير المالية سواء أكان محليا أو عالميا، وذلك من أجل اعداد القوائم المالية بصورة واضحة وشفافة، حيث أنه بقدر ما تكون هذه الأخيرة تتمتع بالشفافية نستطيع على الحكم على مدى مصداقية هذه القوائم، وهو ما تم اثباته في المبحث الأول من الفصل الأول .

- **الفرضية الثانية :** بخصوص هذه الفرضية التي كانت تتمحور حول : يتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام .

تحققت هذه الفرضية حيث أن الفساد المالي يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القوانين والاجراءات المالية المنظمة لسير العمل الإداري والمالي بالدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والشركات، وهو ما تم التطرق إليه في المبحث الثاني من الفصل الأول .

- **الفرضية الثالثة :** تهتم المعايير المحاسبية الدولية بموضوع الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية حيث أنها تساهم في التخفيف من حدة الفساد المالي .

تحققت هذه الأخيرة حيث أن المعايير المحاسبية الدولية تهتم بالإفصاح عن القوائم المالية وهو الشيء الأساسي الذي أداء إلى ظهور المعايير، وهو ما يساهم في التقليل من الفساد الذي أصبح موضوع الساعة، وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني .

- **الفرضية الرابعة :** والمتمثلة في : الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي يحد من الفساد المالي .

تحققت هذه الفرضية حيث أن تطبيق الإفصاح المحاسبي الدولي والذي هو عبارته عن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وطريقة عملها، وذلك بغرض توحيد العمل المحاسبي وسهولة مقارنة القوائم المالية ، مما زاد الاهتمام بمعايير الإفصاح الدولي والسعي إلى تطبيقها هو تفشي وانتشار ظاهرة الفساد المالي، وهو ما تم تبيانها في المبحث الثالث من الفصل الأول .

❖ النتائج :

يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية :

- تطبيق الإفصاح المحاسبي يضمن اعداد قوائم مالية ذات جودة عالية .
- تهتم المعايير الدولية بالبعد الأخلاقي بعده أحد مرتكزات الفساد المالي .
- الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في اعداد التقارير المالية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصدرة مما يساعد في كشف عمليات الفساد المالي والحد منه .

❖ التوصيات :

- من خلال الطرح السابق لموضوع البحث تمكنا من التوصل إلى جملة من التوصيات التي قد تعتبر كمنهج لدراسة دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح الدولي في الحد من الفساد المالي .
- التمسك بالقواعد والمعايير والمواثيق السلوكية والأخلاقية لمختلف الأعمال والمجالات والأنشطة .
 - عقد ندوات ومؤتمرات عن فهم ماهية ظاهرة الفساد المالي باستمرار لتمكين المواطن من فهم طبيعة تلك الظاهرة ومسبباتها وسبل تخفيفها ومكافحتها .
 - إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم .

❖ آفاق الدراسة :

- دراسة بقية المعايير المحاسبية الدولية ودورها في الحد من الفساد المالي .
- القياس والاعتراف المحاسبي ودرهم في الحد من الفساد المالي .

شكر و عرفان

أحمد الله عز وجل على جزيل نعمه، وأشكره شكر المعترف بمنه وآلائه، وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه وأوليائه أما بعد:

من لم يشكر الناس، لم يشكر الله، واعتزافا منا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذه المذكرة إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى:

أستاذي ومشرفي، الدكتور مُجَّد الدينوري سالمي على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ولما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع ودعم لإنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتحملوا عناء مناقشته وتقييمه، وتصويب ما بدا من أخطاء وهفوات.

إلى الأساتذة الأفاضل ولكل من كان عوناً لي وأخص بالشكر الأستاذ ريمي عقبة على مجهوداته معي وتوجيهاته.

عرفاني الأكيد وامتناني إلى كل زملائي الذين كانوا عوناً لي وزرعوا التفائل في دربي، دون نسيان تشجيعاتهم المتواصلة وحرصهم الدائم على إتمام هذه المذكرة فلهم مني كل الشكر.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بسؤاله، فأملني أن يرقى هذا العمل إلى تطلعات كل هؤلاء ويستجيب إلى شروط البحث العلمي، ويصل غايته التي رسمت له في بدايته.

الفصل الأول

الافصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

الفصل الثاني

الفساد المالي ومعايير الافصاح المحاسبي الدولي

مقدمة عامة

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الفهارس

الفصل الثالث

الدراسة ميدانية

المراجع باللغة العربية :

القرآن الكريم :

01 - القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية (56) .

02 - لقرآن الكريم، سورة الفجر، الآيتين (11، 12) .

❖ الكتب :

03 - إبراهيم السيد أحمد، مكافحة غسيل الأموال، ط1، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010.

04 - أحمد بلقاوي، نظرية المحاسبة، ج1، ترجمة و تعريب: رياض العبد الله، (ب ط)، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

05 - أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

06 - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، (ب ط)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004 .

07 - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .

08 - حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .

09 - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1998 .

10 - سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2009 .

11 - طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، ج1، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية،

2008.

12 - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، ج1، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 .

13 - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج2، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

14 - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبية، ط1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

15 - عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، (ب ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية،

2011.

كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي، (ب ط)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

16 - كمال الدين الدهرواي، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق، (ب ط)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،

مصر، 1999 .

17 - لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، ط2، الصفحات الزرقاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 .

18 - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

19 - محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، ط1، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008 .

20 - محمد سعيد محمد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية، 2013.

21 - محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، (ب ط)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014 .

22 - محمد عبد العزيز بن خليفة، محمد نور الدين عبدو، طارق محمد أحمد عرفة، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج1، ط1، مركز فجر للطباعة، مصر،

1999.

23 - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، ط1، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2006 .

24 - محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

- 25 - نزيه عبد المقصود مُجد مبروك، الفساد الاقتصادي، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013 .
- 26 - يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
- 27 - يوسف مُجد جريوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002 .
- ❖ الرسائل والأطروحات الجامعية :**
- 28 - آمنة ولعة، دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2013 .
- 29 - باهية زعيم، دراسة الإفصاح المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2011/2012 .
- 30 - بدرية بن تومي، أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف1، 2012/2013 .
- 31 - حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008/2009 .
- 32 - عبد الطيف شادو، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2013/2014 .
- 33 - عقاري مصطفى، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، أطروحة دكتوراه، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2004 .
- 34 - العناق مراد، دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013/2014 .
- 35 - فضيل مصطفى يوسف شفاعمري، مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط - الأردن، 2013/2014 .
- 36 - ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2009 .
- 37 - مُجد الكامل بالعيد، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2010/2011 .
- 38 - مريم عبد الجواد، المعالجة المحاسبية للإيرادات IAS 18 بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر - الوادي، 2013/2014 .
- 39 - مسعود روي، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2013 .
- 40 - معتز برهان العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط - الأردن، 2009/2010 .

41 - نسيب الجباري، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وأثرها على جودة المعلومة، مذكرة ماستر، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2013 .

42 - نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2010/2011 .

❖ مجالات :

43 - إحسان بن صالح المعتاز، "أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: اختيار شركة انرون والدروس المستفادة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد 1، المجلد 22، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، 2008 .

44 - حسياني عبد الحميد، صلاح حواس، "أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2013 .

45 - زغدار أحمد، سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009/2010 .

46 - ظاهر شاهر القشي، اختيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، مجلة العربية للإدارة، العدد 2، المجلد 25، القاهرة، 2005.

47 - فيحاء عبد الخالق البكوع، منهل مجيد العلي، أرسلان إبراهيم الأفندي، "دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي"، مجلة البحوث المستقبلية، العدد 25، 26، جامعة الموصل - العراق، 2009 .

48 - محمد الهادي ضيف الله، "أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2013 .

❖ المؤتمرات والملتقيات :

49 - أحمد حلمي جمعة، غالب عوض الرفاعي، مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي لمكافحة الفساد في العالم العربي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية (المحور الرابع: اقتصاد المعرفة والفساد)، والمنعقدة في عمان، خلال الفترة 25-27 أبريل 2005 .

50 - أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح و الشفافية و حوكمة الشركات من منظور إسلامي، مداخلة في الملتقى الدولي "الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009 .

51 - بن رجم محمد خميسي، حلبي حكيمة، الفساد المالي والإداري مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد و الإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012 .

52 - بن عزة هشام، معزوز لقمان، صور الجرائم الاقتصادية وتأثيرها على خطط التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، مداخلة في الملتقى الدولي "الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي"، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، يومي 09-10 فيفري 2014 .

53 - حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012 .

54 - قريشي العيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012 .

55 - مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، توصيف ظاهرة الجرائم الاقتصادية مع الإشارة إلى أثرها على الاقتصاد الجزائري، مداخلة في الملتقى الدولي "الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي"، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، يومي 09-10 فيفري 2014 .

- 56 - مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012 .
- 57 - مفتاح صالح، معارفي فريدة، الفساد الإداري والمالي: أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه، مداخلة في الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد والإداري"، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012 .

المراجع باللغة الأجنبية :

- 58 - Bergertj **la personnalité normale et pathologique, "les structures mentales, le caractère, les symptômes**, 2^{eme} édition, dunod, paris, 1985 .

تمهيد:

في ظل التطورات المتسارعة في مجال الأعمال والتجارة العالمية التي يشهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، التي فرضت انفتاح الدول على بعضها البعض كدخول شركات متعددة الجنسيات لمختلف الدول مهما كانت طبيعتها، كذلك الشروط التي فرضتها العولمة مثل فرض منظمة التجارة العالمية أساليب جديدة للمعاملة بين الدول كالانفتاح وإلغاء التعرفة الجمركية على هذا الأساس وفي ظل العولمة الجازمة التي لم تستثن أي مجال من المجالات المحيطية بالإنسان والمؤسسات، والتي أدت إلى عولمة المحاسبة.

أصبح علم المحاسبة من العلوم الأساسية التي لها دور هام وبارز نظرا لما توفره من معلومات مالية ومحاسبية فهي تستجيب لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات المحاسبية لأطراف مختلفة، وعلى هذا الأساس شكلت لجان على عاتقها مهمة وضع أسس وقواعد عامة عرفت باسم المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ، التي تهدف إلى توحيد المبادئ، المحاسبية على المستوى الدولي من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات في العالم وفي هذا المجال جاءت محاولات عديدة لدول ذات أنظمة محاسبية مختلفة لتكييف أنظمتها المحاسبية تماشيا مع المعايير الدولية.

حيث أن كل معيار من هذه من هذه المعايير جاء لمعالجة مشكلة معينة، وكانت الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية من أهمها، حيث كان أحد أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالتطورات السابقة، وهذا ما يؤكد سعي العديد من الشركات في تغيير سياسات الإفصاح التي كانت تنتهجها لتأخذ بعد ذلك باعتبارها متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

ومع تفشي وتوالي الانهيارات والفضائح المالية، ومن هنا يمكننا التعرف على العلاقة الوثيقة التي تربط الإفصاح بالفساد المالي، لذا ندرك أن عدم الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدقيق والشامل والشفاف هو سبب حدوث مثل هذه الانهيارات، وذلك من خلال ممارسة كافة أشكال الفساد المالي.

❖ الإطار العام للإشكالية:

تتجسد مشكلة البحث في وجود نقص في استعمال الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي وسوء إدراك لفهم تأثير ذلك من قبل البعض مما لها من تأثير كبير في إحداث حالات الفساد المالي والأزمات الحادة والتي كان سببها عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح الدولي بشكل واضح ودقيق وإهمالها وعدم الإدراك بهما، وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

✓ إلى أي مدى تساهم الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ظاهرة الفساد المالي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانبها نطرح التساؤلات التالية:

- فيما يتمثل الإفصاح المحاسبي والشفافية المحاسبية؟
- ما هو الفساد المالي؟
- هل الشفافية والإفصاح المحاسبي يقلل من ظاهرة الفساد المالي؟
- كيف يتم تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي الدولي للحد من ظاهرة الفساد المالي؟

❖ الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الإفصاح المحاسبي يجعل كافة التقارير مشتملة على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم التقارير صورة واضحة والشفافية هي ليست مجرد عرض أرقام بقدر كون هذه الأرقام صحيحة وواضحة.
- يتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام.
- تحتم المعايير المحاسبية الدولية بموضوع الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية حيث أنها تساهم في التخفيف من حدة الفساد المالي.
- الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي يحد من الفساد المالي.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بمواضيع المحاسبة كان السبب الأول في اختيار الموضوع.
- يعتبر هذا النوع من أحد أهم المواضيع الحديثة.
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموماً والمكتبة الجامعية خصوصاً، نتيجة ندرة مواضيع الإفصاح وعلاقته بالفساد المالي.

❖ أهمية الدراسة:

- الأزمات المالية والفساد المالي وما تبعه من انهيارات فضائح مالية.
- مشكلة النقص في الثقة في الإفصاح المحاسبي بسبب السرية التي تلتزم بها بعض المؤسسات.

❖ أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال:
- التطرق إلى مفهوم الشفافية المحاسبية والافصاح المحاسبي.
- التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية.
- التطرق إلى ماهية الفساد المالي.
- التطرق لدور معايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من ممارسات الفساد المالي.

❖ الدراسات السابقة:

- دراسة الباحثة صبايحي نوال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق حول: الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) وأثره على جودة المعلومة حيث تناولت في الفصل الأول: في المبحث الثالث معايير المحاسبة الدولية وفي الفصل الثاني الإفصاح المحاسبي ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي.
- دراسة فيحاء عبد الخالق البكوع، منهل مجيد العلي، أرسلان إبراهيم الأفندي، مجلة حول دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي أكد الباحثون من خلالها على مدى مساهمة الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي في الحد من الفساد المالي.

❖ الإطار المكاني والزمني:

- الإطار المكاني: جرت هذه الدراسة على عينة من ولاية الوادي بالإضافة إلى نسبة قليلة من ولاية البليدة.
- الإطار الزمني: بدأت في النصف الثاني من الموسم الجامعي 2014 / 2015، أما بالنسبة للدراسة الميدانية امتدت حوالي ثلاث أسابيع من 1 ماي 2015.

❖ المنهج والأدوات المستخدمة:

- اتبعنا في هذه الدراسة المناهج المتبعة في الدراسات الاقتصادية والمحاسبية، بحيث أننا استعملنا المنهج الوصفي عندما تناولنا المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والشفافية والفساد المالي، والمنهج التاريخي لتتبع تطور ونشوء الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، والمنهج التحليلي المتعلق بالجانب الميداني.

❖ صعوبات البحث:

- صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر ولنقص الدراسة حولها.

- صعوبة الربط بين متغيرات الدراسة، وقلة المراجع عليها.
- صعوبة في توزيع وجمع الاستبيان.

❖ محتوى البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، وهذا راجع إلى عناصر البحث ومدة انجازه تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، يتفرع الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول طبيعة الشفافية والإفصاح المحاسبي والمبحث الثاني الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، والمبحث الثالث عن المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الثاني: الفساد المالي ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي، يتفرع الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تم التطرق فيه على ماهية الفساد المالي، والمبحث الثاني عن تأثيرات الفساد المالي وجهود مكافحته، والمبحث الثالث عن دور معايير الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات الفساد المالي.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية، يضم هذا الفصل مبحثين في المبحث الأول تطرقنا إلى الوسائل والأدوات التي مكنتنا من إنجاز هذه الدراسة الميدانية، من خلال إطار الدراسة والمنهجية المتبعة في إعدادها، أما المبحث الثاني قمنا بإجراء معالجة نتائج الاستبيان من خلال الأدوات الإحصائية.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الشفافية المحاسبية ومدى الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من أثر الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية أو تقليلها وتخفيفها، وتتجسد مشكلة البحث في عدم استخدام الشفافية المحاسبية أو النقص في استخدامها، وكذلك عدم الالتزام الكامل بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي له تأثير في إحداث الفساد المالي، وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها أن الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الشامل تؤكد على تتضمن القوائم المالية، معلومات كافية وجوهرية ومهمة تمكن مستخدميها جميعهم من ترشيد قراراتهم المستقبلية، كما تحدد مستوى الإفصاح المناسب فيها.

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح المحاسبي، المعايير المحاسبية، الفساد المالي، معايير الإفصاح المحاسبي الدولي.

The role of accounting and transparency standards of international accounting disclosure to the reduction of financial corruption

Summary:

This research aims to examine the role of accounting transparency and compliance with international accounting disclosure in reducing the impact of financial corruption in the economic units or minimize and mitigate standards, and embodied the research problem in the non-use of accounting transparency or lack of use, as well as the lack of total commitment has the effect of international accounting disclosure standards in bringing about financial corruption and went out Find a set of conclusions that perhaps the most important accounting transparency and disclosure standards of accounting destruction emphasize include financial statements, sufficient and substantial and important information that enables users of all future rationalize their decisions, and determine the appropriate level of disclosure

Key words:

Accounting disclosure, accounting standards, financial corruption, the international accounting disclosure standards.

الملحق رقم 01

استمارة استبيان

الملحق رقم 02

نموذج مخرجات استبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من
الفساد المالي

- دراسة ميدانية -

تحت إشراف الدكتور:

محمد الدينوري سالمي

إعداد الطالبة:

ماجدة حاشي

لجنة المناقشة

رئيسا

مساعد أ بجامعة الوادي

سامر زلاسي

مشرفا ومقررا

محاضر ب بجامعة الوادي

محمد الدينوري سالمي

مناقشا

محاضر ب بجامعة الوادي

فاتح سردوك

السنة الجامعية: 2015/2014